الأقليات الإسلامية في أوروبا

للدكتور/ محمد البشارى

رئيس الفيدرالية العامة لمسلمى فرنسا

البعد التاريخى

يرتبط وجود الجالية المسلمة فى أوروبا بحركة الاستعمار الأوروبى لبعض الدول فكانت الدول الاستعمارية تستقدم من الدول المستعمرة جموعًا من المسلمين كيد عاملة طيعة تستخدمها فى الصناعة والتعدين والتعمير والفلاحة وما إلى ذلك، فرأينا تهجير مسلمى شبه القارة الهندية إلى المملكة المتحدة، فكانت مناجم ومصانع النسيج تعج بهؤلاء المستخدمين.

كما فعلت فرنسا مع سكان مستعمراتها من شمال أفريقيا والسنغال، ورأينا كيف تم استخدامهم فى مناجم الفحم الشمالى ومصانع الفولاذ والضيعات الفلاحية بالجنوب وقس على هذا مع جميع الدول الاستعمارية.

وبعد اندلاع الحروب القاتلة والمدمرة فى أوروبا، كحرب فيردان والحروب العالمية الأولى والثانية ومقاومة الفاشية والنازية جندت أوروبا سكان مستعمراتها وأرسلتهم إلى الخطوط الأمامية فحاربوا ودافعوا عن هذه الدول ببسالة وشجاعة لازالت مسجلة يذكرها التاريخ المنصف وبفضل دمائهم الزكية تجنبت أوروبا حكم الفاشية والنازية.

ولما كان للحربين العالميتين من ضراوة وما ألحقت بأوروبا من دمار معمارى وبشرى، تطورت هجرة المسلمين إليها لإصلاح ما أفسد وتعمير ما دمر، ولاسيما عند ازدهار الحركة الصناعية الأوروبية بين منتصف الأربعينات والسبعينات.

وتوسعت قاعدة الهجرة والاستقرار فى أوروبا باستقلال هذه الدول المستعمرة لتشمل العمال والتجار والطلاب والدبلوماسيين وموظفى المنظمات الدولية (اليونيسكو...)وغيرهم، وأعطى حق الإقامة المؤقتة (كالطلبة) والدائمة (كالعمال والتجار) بل طورت بعض الدول الأوروبية قوانينها المدنية لتمنح حق التجنس عن طريق إقامة مستمرة وسليمة، أو عن طريق الزواج من مواطنة تحمل جنسية وطن

الإقامة، أو عن طريق ما يسمى بحق الأرض « LE DROIT DU SOL » أى الولادة بوطن إقامة الوالدين وبذلك تكونت أقلية إسلامية ضخمة بدول الاتحاد الأوروبى.

ولما أوقفت دول أوروبا قوافل الهجرة عام ١٩٧٤ ظهرت الهجرة السرية وغير الشرعية لدوافع اجتماعية واقتصادية انتهى الكثير منها بتسوية قانونية، وبهذا تحولت الهجرة الإسلامية إلى أوروبا من هجرة عابرة إلى هجرة إقامة واستقرار بل وتوطين.

ولابد من الإشارة إلى أن عدد المسلمين فى أوروبا قد تعزز فى هذه العقود الأخيرة باعتناق عدد من الأوروبيين الإسلام عن رغبة واقتناع من مختلف طبقات المجتمع الأوروبى.

وإجمالاً: يمكن لنا القول أنه إذا كان الإسلام قد وصل إلى أوروبا فى عهود الفتح الإسلامى الكبير بالجهاد، ولقى مقاومة وتحالفًا شديداً ضده لوقف جيوشه، بل وتم الانتقام بشده من المسلمين بالعديد من الوسائل، منها: سوقهم إلى محاكم التفتيش بالأندلس، فإن أوروبا القرن العشرين هى التى أقامت هذا الوجود الإسلامى المهم، بل والمؤثر فى قارتها بدون قوة أو جيوش، فتحولت الدار الأوروبية من دار حرب إلى دار عهد وأمان ترتبط بالعالم الإسلامى بالعديد من الروابط الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وكخلاصة يمكن أن نقول بأن الجالية المسلمة بأوروبا تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما:

(أ) المسلمون الوافدون: وهم خمسة أصناف:

١ ـ القادمون من الدول الإسلامية طلبًا للرزق وتحسينًا للوضع المعيشى، ومعظم هؤلاء من العوام.

٢ ـ الوافدون طلبًا للعلم، وأكثرهم من الشباب المثقف.

٣ ـ اللاجئون السياسيون، وهم قسمان:

ـ من خرج لوجود احتلال أجنبى لبلاده، مثل فلسطين، كشمير، وأفغانستان.

ـ من خرج لتعرضه لضغط سياسى أو دينى.

٤ ـ رجال أعمال وتجار تطول مدة بقائهم.

٥ ـ البعثات الدبلوماسية.

(ب) الذين اعتنقوا الإسلام من أهل هذه البلاد.

المؤسسات الإسلامية: الواقع والتحديات

المجال الدينى

رسالة المسجد فى أوروبا:

إن أهم مؤسسة تخدم فى هذا المجال هى: المسجد أو قاعة الصلاة.

إن رسالة المسجد رسالة عظيمة منذ أن ظهر الإسلام فكان المسجد أول مشروع حضارى يؤسس فى عهد الدولة الإسلامية: «المدينة»، حيث كان المسجد موضع التلقى لأوامر الله ورسوله، ومكان تجمع المسلمين للنظر فى مختلف شئونهم، والتباحث فى كل ما يهم أمورهم. وإذا نظرنا إلى الدول غير الإسلامية فإننا نجد أن المسجد يقوم بدور أهم وأعظم مما هو عليه فى الدول الإسلاميه الآن.

فالمسجد هو ملتقى جميع المسلمين على رغم تباين أصولهم، وأجناسهم واختلاف ألوانهم وألسنتهم، نعم إنه مشهد عظيم ونحن نرى فى المسجد الواحد بأوروبا: المسلم الأفريقى مع أخيه المسلم العربى، والمرأة التركية مع أختها المسلمة الأوروبية.

ففى المساجد تتلقى الجاليات الإسلامية التوجيهات فى ميادين العقيدة، والعبادة والأخلاق، وتتعلم مبادئ حسن المعاملة والجوار والمعاشرة بالمعروف، وتتمرس على الابتعاد عن المحرمات من فواحش ورذائل، مما ساعد على تقليص حجم الجرائم والتخفيض من نسبة المرتمين فى أحضان الرذيلة والمنكرات وذلك دون حاجة إلى مراقبة أو شرطة.

وفى المسجد كذلك تمارس العديد من العبادات والعلاقات الاجتماعية، كالزواج وحفلات العقائق وذكرى مولد الرسول الأعظم وليالى رمضان الكريم، بل تبلغ فيه أكثر من جهة رسمية حكومية أوروبية أو إسلامية توجيهاتها أو بلاغاتها إلى المسلمين وتطلع المسلمين فيه على برامجهم الاجتماعية الخاصة والمناسبات المختلفة لهم، بل ولوحظ فى الآونة الأخيرة فى أكثر من بلد أن المسجد أصبح مكانًا يتردد عليه كل ناخب أو مرشح سياسى يريد الفوز فى معاركته الانتخابية، هذا بعد اكتساب أبناء الجالية من الجيل الثانى والثالث لحق المواطنة الأوروبية والتى أصبحت تحدد وتؤثر فى أكثر من موقع لصناعة القرار السياسى بأوروبا.

لهذا بدأ المسجد يخرج من دوره التقليدى أو المعتاد عليه فى البلدان الإسلامية، ليلعب دوراً مهمًا فى الحياة المدنية الأوروبية، ولينظم العديد من وجوه العلاقات الدينية والاجتماعية بل والسياسية للمسلمين.

ومع ذلك توجد العديد من العوائق التى تحول دون تأدية المساجد لهذه الأدوار على الوجه الأكمل، منها:

(أ) مشاكل إدارة المساجد:

إن أكبر عدد من المساجد، هى مساجد أسسها مسلمون من اليد العاملة بأوروبا أكثرهم من أصل ريفى أو بدوى ليست لهم الكفاءة، لا العلمية، ولا الثقافية، ولا التنظيمية كما تثور العديد من المناقشات التى تعطل دور المسجد بسبب النقاش والنزاع حول التسيير وشرف القيادة.

ويؤثر ذلك بشدة على وحدة المسلمين فى أوروبا، لذا فإن وصول شباب الجيل الثانى المسلم لقيادة وتسيير المساجد والمراكز هو الحل الأوحد لدفع عجلة الحوار بين المسلمين، ولتفعيل دور المساجد والمراكز الإسلامية فى أوروبا.

(ب) الأئمة والدعاة:

يلاحظ أنه فى أغلب الأحيان لا يتوفر للمسجد أئمة ودعاة قادرون على تحمل أعباء مسئولية الدعوة لنشر قيم ومبادئ الإسلام السمحة الكفيلة برد التائهين إلى

الصواب، ودعوة الأعداء إلى روح المحبة والإخاء. خصوصًا وأن مشاكل الجالية الإسلامية تزيد فى تفاقمها وتعقيداتها يومًا بعد يوم، وتواجه مشكلات جديدة فى الحياة الأوروبية المعقدة.

إن توجيه شباب الجيل الثانى المسلم يتطلب من الإمام أو الداعية معرفة دقيقة بنفسية الشباب المغترب وبعقليته وبيئته الأوروبية المادية، وهذا وللأسف الشديد يكاد ينعدم عند أئمة المساجد والدعاة فى أوروبا.

وتبقى كذلك مشكلة جهل الأئمة والدعاة باللغات الأوروبية، التى يجب مخاطبة الناس بها إلى جانب العربية التى لا يتكلمها كل المسلمين فى أوروبا.

أما الدعاة المستوردون أو المتخرجون من الجامعات الإسلامية فيواجهون مشكلة التأقلم وإسقاط النص على الواقع، والتى تعوق تأثير الخطاب الشرعى الإسلامى.

(جـ) قلة المساجد :

إن أغلب المساجد فى أوروبا قاعات أو معامل حولت إلى قاعات صلاة، فأصبح يطلق عليها اسم «مسجد» أو «جامع»، ولم تشيد فى أوروبا إلا بضع عشرات مساجد من طرف دول إسلامية، وفى طليعتهم المملكة العربية السعودية، ورابطة العالم الإسلامى وساهمت بعض الدول فى ذلك، كالمغرب وليبيا ودول الخليج، إلا أنه تبقى معضلة قلة المساجد، فهى مشكلة رئيسية فى حياة الجالية الإسلامية والأجيال القادمة فى أوروبا.

(د) التعصب القومى:

سبق أن ذكرنا أن تشييد المساجد تم على يد العمال النازحين من بعض البلدان الإسلامية، وكان تجمع المسلمين حول الدين واللغة وعادات بلدانهم بل التقاليد الإقليمية داخل البلد الأصلى الواحد، هذا ما دفع بعض الدول الإسلامية إلي مراقبة رعاياها وجالياتها حتى تتدخل فى شئون تسيير المساجد وتوجيهها وفق خطتها وبرنامجها وفى بعض الأحيان وفق المذهب الرسمى للدولة، خصوصًا بعد نجاح الثورة

الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩، ورغبة بعض القادة والمرشدين إلى «تصدير» الثورة لنصرة «المستضعفين» ومواجهة «الاستكبار العالمى» وفق «خط الإمام»: أى الخمينى، الأصيل. فظهر فى أوروبا منذ أوائل الثمانينات حركة «التشيع»، يسير أغلبها أفراد «حزب الله» اللبنانى، وأفراد من منظمة العمل الإسلامى العراقية والمناهضة لنظام صدام حسين. وكان لهذا الحدث أثر كبير داخل الجسم الإسلامى بأوروبا حيث أخذت الدول الإسلامية ملف الإسلام بحزم تخوفًا من «تصدير الثورة» إليها، خصوصًا بعد أحداث الإرهاب بباريس عام ١٩٨٦، وإن كان له وجه إيجابى، إذ بدأ الجيل الثانى يشعر بضرورة التعاون تحت راية الإسلام كدين واحد، وأيضًا بضرورة نبذ الخلافات والعنصرية والالتفاف حول مذهب واحد أيا كان، والتعصب له.

مجال التعليم الإسلامى

لاشك أن تكوين النشء المسلم ثقافيًا وحضاريًا من أولى الأولويات، وهذا لا يتم إلا عن طريق التعليم. وعلماء الأصول يقولون: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

ونقصد بالتعليم أمرين:

التعليم الإسلامى الحر:

المدارس بأوروبا أنواع مختلفة، منها الدينية: المسيحية، البروتستانتية، اليهودية. ومنها المدارس العلمانية التى لا تهتم بدراسة الدين.

وعمومًا فالمدارس بأوروبا بشقيها الدينية والعلمانية، تعكس المناخ العام للبيئة الغربية والذى يجد التلميذ أو الطالب المسلم صعوبات عدة فى التكيف والاندماج فيه، فضلاً عن التوفيق بين ثقافته الأصلية (المستمدة من المسجد والعائلة والعادات ببلده الأصلى...) وبين ثقافة غربية غريبة عنه وعن تقاليده، مما يؤدى فى بعض الأحيان إلى تأخره الدراسى.

ولما كان تأثير المدارس الغربية على حياة الطفل المسلم وثقافته تأثيراً سلبيًا قامت الجمعيات الإسلامية بأوروبا وبعض الدول الإسلامية بأمرين:

ـ تعليم اللغة العربية.

ـ تعليم الدين الإسلامى.

(أ) المسجد :

قامت إدارة المسجد بتأسيس أقسام دارسية تلقن أبناء الجالية الإسلامية ـ بالإضافة إلى مناهج التعليم الابتدائى الرسمى ـ مبادئ الإسلام الضرورية ومبادئ اللغة العربية.

إلا أن المشرفين على التعليم داخل المسجد هم من اللجان المسيرة للمسجد، وهم كما أوضحنا سالفًا من عامة الناس.

أما المؤطرون و «المعلمون» فإن أغلبهم من الطلبة الوافدين أو من حملة القرآن الكريم والذين يجهلون مبادئ التربية الحديثة، ولم يخضعوا بأى حال من الأحوال إلى تدريب مستقيم يؤهلهم للقيام بمهامهم التربوية، أضف إلى ذلك قضية الأجرة التى غالبًا ما تكون ضعيفة مما يؤدى إلى فشل مشروع تعليم اللغة العربية.

(ب) المدارس العمومية :

أبرمت بعض الدول الإسلامية والتى لها جاليات بالمهجر مع بعض الدول الأوروبية بعض الاتفاقيات تقضى بتعليم أبناء جاليتها لغتها وعاداتها فى المدارس العمومية، وتكون ضمن برنامج التلميذ أو الطالب.

هذه البادرة من حيث الأصل بادرة طيبة تنهل منهلاً سليمًا وشريفًا يريد الابقاء والحفاظ على الهوية الإسلامية والشخصية الأصلية، ورأينا دولاً تنفق أموالاً طائلة فى هذا المجال، وهى مشكورة.

ففى فرنسا مثلاً يتضح من الإحصائيات الرسمية لوزارة التربية الوطنية الفرنسية أن نسبة المستفيدين من اللغة العربية المدرسة من طرف المغرب والجزائر

وتونس وحتى تركيا في ازدياد وأن هناك تنافسًا بين هذه الدول، وأن هذه الدول لازالت إلى اليوم مستمرة في هذا الاتجاه.

إلا أنه لابد من ملاحظة أن منهج تعليم اللغة العربية بالمهجر يختلف تمامًا عن تعليمها بالوطن العربي، وبالتالي يكون النتاج ضئيلاً إذا ما قورن اليوم بحصيلة عمل بعض الجمعيات الإسلامية المختصة في تعليم اللغة العربية بمنهاج حديث وبطرق عصرية، ورغم كل المجهودات التي تقدمها هذه الدول وبالرغم من كل محاولات التحسين فإن مستقبل تعلم اللغة العربية وتلقينها لأبناء الجالية والمهتمين بذلك يبقى رهن تطور الجالية ومدى اندماجها في المجتمع الأوروبي وفرض تعليم اللغة العربية مثل اللغات الأوروبية الأخرى لتحظى بالعناية المطلوبة في التدريس والتعليم ودمجها في المقرر الرسمي.

لذا، فعلى هذه الدول التفكير في هذا الموضوع بجدية، إما بتشجيعها للجمعيات الإسلامية المختصة في تعليم اللغة العربية وإما بإنشائها للمدارس الحرة بمثل ما تفعله بعض دول أوروبا في بعض البلدان الإسلامية، كالثانويات الفرنسية بالمغرب العربي.

المدارس الإسلامية الحرة:

من المجالات المهمة التي تعمل الجالية المسلمة في إطارها، وتحاول إثبات الوجود من خلالها ما يعرف بالمدارس الإسلامية «الحرة» التي تمثل صورة من صور الوجود الإسلامي واستمراريته مستقبلاً، إن شاء الله، وهو عمل مهم وبناء يفوق غيره من المشاريع، وحقق بالفعل نتائج طيبة، ولقد استفادت بعض الجمعيات الإسلامية بقوانين بعض الدول الأوروبية التي تسمح بالمعونات والمساعدات للتجمعات الإثنية والدينية والثقافية وقامت بإنشاء مدارس تتوافق في توجهها العام مع معتقداتهم و أخلاقهم وثقافتهم وعاداتهم.

إلا أن البادرة لازالت ضعيفة ومنها ما باء بالفشل، ومنها مازال ينتظر، وذلك غالبًا بسبب ضعف التمويل من جهة، ولانحطاط المستوى التعليمي مقارنة مع المدارس الأخرى من جهة أخرى.

المجال الاجتماعى

اهتمت بعض الجاليات الإسلامية بهذا المجال، كالجالية التركية، والجالية المغربية، والجالية الباكستانية. فأسست مؤسسات خاصة فى هذا المجال، كلها تسعى لخدمة مصالح الجالية الاجتماعية. ومن الصعب هنا الفصل بين ما هو ثقافى أو اجتماعى أو اقتصادى. حيث إن المسجد هو المؤسسة المحورية وكذلك الجمعيات الثقافية يقوم كل منهما بأدوار اجتماعية هامة، واقتصادية أحيانًا، فى المناسبات والأعياد والأفراح ومناسبات الزواج.

ونظراً لما لهذا العمل من تأثير إيجابى واسع عند أوساط شباب الجيل الثانى والثالث المسلم وأوساط المجتمع المدنى ككل، فقد تخصصت بعض الجمعيات الإسلامية ذات البعد الاجتماعى فى قضايا المجتمع المتعددة: كجمعيات الأسرة المسلمة، أو جمعيات التكافل الاجتماعى، أو جمعيات التضامن الإسلامى، أو جمعيات زوار السجون والمستشفيات، أو جمعيات التضامن الوطنى، وهى تعمل بشكل عام ضد التهميش والفقر.

الأسرة المسلمة، الواقع والمشاكل

تعتبر المشاكل الأسرية على رأس المشكلات التى تعانى منها الأقليات الإسلامية فى أوروبا حيث أن هذه الجاليات تكونت تكوينًا مختلفًا فى بلادها وجاءت إلى بيئة غريبة عنها، فكان التمزق والتشتت من خلال انحلال أخلاقى قد غزا الأسرة المسلمة وجعلها فريسة سهلة لحصرها فى مادية الحضارة الغربية عامة، أما الناجى فقد انطوى على نفسه فحرم اللقاء والتعايش فكان الانغلاق والشك الدائم فى الآخر وسيلة وطريقًا فى حياته.

أما المشاكل فهى تختلف من جالية إلى أخرى ومن بلد أوروبى إلى آخر ومن أسرة إلى أخرى، وذلك وفقًا لتقاليد البلدان الأصلية ومدى صلابتها لتحدى المدنية الغربية، ولقوانين كل بلد ومدى قوتها وقدرتها على دمج الآخر وضمه دون خوف أو

حذر، ووفقًا لمستوى الأسرة المادى والثقافى ومدى انفتاحها على المجتمع للتعايش السلمى وتبادل الفكر والثقافة.

وسنستعرض أهم مشاكل الأسرة المسلمة فى أوروبا:

(أ) مشاكل قانون الأحوال الشخصية:

إن التناقض الملموس بين قانون الأحوال الشخصية الإسلامية وطبيعته وقانون الأحوال الشخصية المطبق فى البلدان الأوروبية، ينتج عنه مشاكل كثيرة لازالت تعانى منها الأسرة المسلمة فى أوروبا. وذلك أن قانون الأحوال الشخصية الإسلامى مرجع التشريع فيه هو القرآن الكريم والسنة، فأى عمل أو عقد لابد وأن يكون مطابقًا للحكم الإسلامى، أما القانون الأوروبى للأحوال الشخصية فمصدر التشريع فيه إلى القوانين الوضعية التى سطرها الإنسان وفق منظومته الفكرية والحضارية، فالعلمانية والثقافية اليهودية والمسيحية ركائز هذا القانون. وبالتالى فإن قضية الزواج والطلاق والإرث وكل الأحكام التى تتعلق بهذه القضايا تجد نفسها ضحية هذا التناقض رغم وجود اتفاقيات وعهود فى هذه القضايا مع بعض البلدان الإسلامية.

فعلى سبيل المثال نجد أن الزواج المدنى الذى يعقد أمام ضابط الحالة المدنية بإحدى بلديات البلد المضيف، لا يكون شرعيًا بالمفهوم الإسلامى لعدم توافر الشروط الشرعية المطلوبة فيه، ففى حالة ما إذا نتج عن هذا العقد أولاد، فإنهم فى ميزان الشرع الإسلامى أبناء غير شرعيين، لكنهم بموجب القانون المدنى الأوروبى أبناء شرعيون.

ثم هناك ظاهرة بدأت تنتشر بين أوساط الجالية الإسلامية ويقررها القانون الأوروبى، وهى زواج المسلمة بغير المسلم، وهو زواج باطل ومحرم شرعًا كما هو معلوم، ولكن لا حق للأب فى أن يعارض هذا الزواج، فالبنت حرة فى تصرفاتها ولها حق الاختيار ومعاشرة من تشاء. وزاد فى حدة هذه الظاهرة تساهل بعض المفتين فى الدول الأوروبية فى هذا الاتجاه واعتبار هذا الزواج مشروعًا على أساس أن الأوروبى «كتابى».

ولاشك أن هذا التساهل، قد أحدث آثاراً وخيمة على الأسرة المسلمة فى الغرب، وقادها أكثر إلى طريق الانحطاط، وإلى تقويض المجتمع المسلم فى الغرب.

ويلاحظ كذلك أرتفاع نسب الطلاق بين المسلمين فى أوروبا تأثراً بنظرة الغربيين ونمطهم فى الحياة، وقد نجم عن ذلك تعقيدات إدارية جمة بحيث توجد قوانين تختلف اختلافًا جوهريًا مع أحكام الإسلام فى الطلاق؛ فهناك: **أولاً**: ما يسمى بالفصل الجسمانى، وهو شبيه بالطلاق، حيث يفرق بين الزوج وزوجته، وللزوجة حق المطالبة بالطلاق لأدنى سبب، ولها فى أغلب الأحيان حق الحضانة بدون شرط ولاقيد، ولها حرية التربية وحرية اختيار أى دين أو مذهب أو لغة إن شاءت.

بل لو طلق الزوج زوجته المسلمة ببلده الأصلى فهذا الحكم غير معترف به فى الدول الأوروبية وليس له أى أثر فيها.

وهناك مشاكل أخرى : كالحياة المشتركة بين الرجل والمرأة دون عقد زواج، الخيانة الزوجية وعدم تجريمهما قانونيًا، بل أصبحت ذروة التقدم والتفتح.

ثم هناك أخيراً: مسألة الإرث، وهى كذلك من المعضلات العويصة فى حياة الأسرة المسلمة فى أوروبا، ذلك أن تركة المسلم المتوفى بأوروبا تقسم بين الورثة وفق القوانين والنظم الأوروبية، ويتعقد الحال أكثر إذا كان الهالك متزوجًا امرأة أخرى، والتعدد غير معترف به، بل يعد إجرامًا فى بعض الدول الأوروبية. إلى أن اتخذه بعض المغرضين من الساسة الأوروبيين فى محاربتهم للإسلام والمسلمين، مثلاً فى هولندا صرح لعدة مرات زعيم الحزب الليبرالىVVD ـ الحزب الذى يحظى دائمًا بمقاعد حكومية ـ السيد بولكستاين بأن تصرف المسلمين داخل هولندا بدأ يتعارض مع قواين المجتمع الهولندى ،وضرب مثلاً بالعديد من المغاربة الذين يعيشون رفقة زوجتين، وهو أمر مخالف لقوانين المجتمع المدنى الهولندى، وقد أثبتت بلدية أمستردام وحدها أكثر من ٨٠٠٠ حالة من هذا النوع. كما أن ٢٠ بالمائة من الفتيات المغربيات والتركيات حرمن من متابعة دارستهن الثانوية، وفى هذا ضرب واضح للدستور الهولندى الشئ الذى يتطلب من كافة الفعاليات السياسية الوقوف ضد هذه

التصرفات والخروقات من طرف المسلمين. وشدد على أن المؤسسات الدستورية لا يجوز عليها فى أى حال من الأحوال طرح مبادئ الأمة الأساسية وقوانين المجتمع المدنى للمساومة.

(ب) العلاقات الداخلية، أو صراع ثقافات الأجيال:

إن الأسرة بأوروبا مبنية على أساس التساوى بين الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل ،دون النظر فى المذهبية الإسلامية فى خصوصية المرأة وخصوصية الرجل والتى تفرض من خلالها نمطًا فى الحياة يختلف الاختلاف الكبير بل والجوهرى مع النمط الغربى.

فالأسرة فى الإسلام المدرسة الأولى للتربية والتنظيم، ومن خلالها يمكن إصلاح المجتمع وبناء حضارة إنسانية وعادلة.

وأن هجرة الأسرة المسلمة إلى بيئة غير إسلامية أدت إلى ارتباك وخلط بين الأدوار والوظائف.

فمثلاً علاقة الأب بالابن والأم ببنتها ، وعلاقة الأخ بأخيه والمرأة والرجل، بعدما كانت القوامة للرجل والتربية للأم أخذ المثل لابن صارت وفق «الوجه العام» ومن أجل «تعايش حضارى »«واندماج إيجابى». فكانت النتيجة: الصراع والاصطدام الدائم والذى نجم عنه التشتت الأسرى وارتفاع نسبة الطلاق بين المسلمين (إحصائيات..)؟

كما أن مشكلة الحوار بين الجيل الأول والجيل الثانى تجسد هذا التناقض بين أخلاق وقيم الإسلام فى البلد الأصلى، وضغوط ظروف الحياة والعيش بأوروبا بتقاليدها وأخلاقياتها.

فالجيل الأول:

جيل الآباء الذى تربى فى بيئة أخلاقها وقيمها أصيلة مستمدة من الإسلام،

وهو يمثل نموذجًا معينًا للتفكير، غير مهيأ عقليًا ونفسيًا واجتماعيًا للاندماج فى هذا الوسط الجديد.

الجيل الثانى وغموض الهوية:

وهو جيل الأبناء الذين ولدوا فى أرض أوروبا أو نشأوا فيها، فتشبعوا بقيمها وأخلاقها وعاداتها، بل أصبحوا مندمجين فى الحياة الأوروبية، لا تربطهم بثقافة آبائهم وأجدادهم إلا صلة ضعيفة.

فهذا التباين أدى إلى صراع دائم بين الجيلين، وعدم التفاهم، خصوصًا أن الجيل الأول لا يمتلك المقومات العلمية ولا الثقافية لإيصال الرسالة الحضارية لأبنائه، إما عن طريق التدين أو عن طريق اللغة. هذا مما أدى إلى غموض الهوية عند الجيل الثانى، الحائر بين ثقافة المدرسة والشارع، وبين آثار ثقافة بلد آبائه الأصلى، فأصبحوا يعيشون صراعًا نفسيًا داخليًا أدى ببعضهم إلى القطيعة النهائية، وبعضهم آثر الحفاظ على الصلة، ولكنه يعيش نوعًا من الازدواجية فى الشخصية.

لقد فقد الآباء أساس سلطتهم عندما عجزوا عن القيام بدورهم كموجهين ثقافيين واجتماعيين لأبنائهم لعدم امتلاك الأدوات الضرورية، زيادة على الوسط غير المشجع والظروف غير المساعدة (البطالة ـ الأمية ـ العنصرية ـ الغربة ...) فلم يبق إلا المسجد ودور الجمعيات المختصة فى القيام بهذه المهمة الرسالية.

(جـ) مشكلة الفشل الدراسى:

لقد رأينا كيف أن قدوم الأسر الإسلامية إلى أوروبا وما ترتب عنه من مشاكل تواجه الأسرة المسلمة اليوم، أدى إلى ظهور ظاهرة الفشل والرسوب الملحوظين فى الدراسة، بحيث تشير الدراسات الجادة والمختصة أن نسبة الفشل الدراسى فى الأسرة المسلمة أعلى نسبة، وأن نسبة ضعيفة فقط تصل إلى التعليم العالى، ولهذه الظاهرة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

فأما الذاتية فيمكن حصرها فيما يلى:

ـ الضعف المادى للأسرة المسلمة والذى يعوقها عن سد حاجيات التلميذ المسلم الدراسية من كتب قيمة وأساليب التعليم الحديثة من فيديو، تعليم مرئى، صوتى، كمبيوتر، إنترنت، وغيرها.

ـ الارتباك والفوضى التى تعم الأسرة المسلمة وضيق السكن وضعف تجهيزه ووجود التلفزة و«القنوات الفضائية» المفتوحة طول اليوم، وأحيانًا وجود نزاعات ومشاكل فى الأسرة، كل هذا يحول بين التلميذ وبين القدرة على مراجعة دروسه وأداء واجباته.

ـ عدم قدرة الآباء على حل مشاكلهم الإدارية (المستوى ـ اللغة) مما يجعلهم يستعينون بأبنائهم للترجمة والمتابعة الإدارية، ويكون ذلك على حساب متابعة هؤلاء لدراساتهم.

ـ فقر الكفاءة العلمية عند الآباء مما يعوقهم عن مساعدة أبنائهم فى المراجعة وأداء الواجبات المنزلية، علمًا بأن الدراسة العصرية تحتاج إلى المراقبة اليومية والمتابعة المستمرة.

ـ غياب الآباء عن المنزل معظم الوقت، إما فى العمل أو المقهى أو غير ذلك.

ـ عدم اهتمام الآباء بالعمل الجمعوى، «كجمعية آباء وأولياء التلاميذ، والتى تهتم ببرامج وطرق التدريس وكل ما يتعلق بحياة المدرسة ومقتضيات التعليم».

أما الأسباب الموضوعية فيمكن أن نلخص البعض منها فى النقاط الآتية:

ـ إن سياسة جمع المهاجرين فى منطقة واحدة، أدى إلى كثرة نسبة أبناء الجالية بالمدرسة الواحدة مما أدى إلى ظهور أحياء ومدارس مغلوقة وشبه معزولة، ثم بالتالى إلى ضعف مستواها باعتبارها مدارس تضم تلاميذ منحدرين من أصل اجتماعى محروم وبالتالى مهمش.

ـ تتابع سياسة اللامبالاة فى عدم الدعم المادى والتأطير الخاص لهذه المدارس باعتبارها غير منتجة للمواطنة الصالحة.

ـ عدم التوجيه العلمي إلى التعليم العادي، بل صبه في المجال المهني «المرء على حرفة أبيه».

ـ التمييز والعنصرية والنظر إلى أطفال المسلمين دائمًا كأجانب، دفع إلى عدم الثقة بالنفس وتفشي روح العدوانية، نجم عنه سلوك العنف والصخب عند الأطفال.

ـ تفشي البطالة في المجتمع وخصوصًا في أوساط المسلمين بقتل نفس الاجتهاد والمثابرة فينتج عنه الكسل.

ـ عدم طرح برنامج تعليمي خاص يعنى بخصوصية ثقافة أبناء المسلمين.

هذه بعض الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة الفشل الدراسي عند أطفال الجالية المسلمة، وهي تبين لنا ما لموضوع التعليم من أهمية قصوى لإنشاء أسرة مسلمة قادرة على التحدي الحضاري وتفوق المدنية المادية، وإعطاء دور مهم بل رسالي لأبناء الجيل الثاني المسلم في هذا التفاعل الحضاري المكتوب على الأمة الإسلامية في إطار الحوار الحضاري أو علاقة الشرق والغرب.

(د) مشكلة الانحراف:

إن الأسباب الموضوعية لهذه المشكلة متوفرة لدى أوساط أبناء الجالية المسلمة، فإذا صدقنا الأرقام المطروحة ـ رغم الصورة المبالغ فيها ـ نتوصل إلى سقوط أبناء الجالية المسلمة في شتى أنواع الانحراف، من : بيع المخدرات ، السرقة ...، وكل هذا وغيره مستغل من طرف الأوساط السياسية ذات النهج العنصري في شنها لحرب الهجرة والمهاجرين.

والذي يمكن أن يستنتج من البحوث والدراسات الميدانية والمقارنة التي أجريت في هذا المجال، أن أبناء الطائفة المسلمة ليسوا أكثر انحرافًا من غيرهم، بل ربما يكونون أقل من غيرهم في بعض الأنواع من الجنح. وبث هذه الصورة المبالغة راجع كذلك لتمييزهم اللوني والعرقي، فمثلاً تدل البحوث الميدانية في بلجيكا أن : ٤٧٪ من الشباب المنحرف المغربي و ٢٨٪ من الشباب المنحرف التركي هم في وضعية فشل دراسي.

إذن هناك عوامل اجتماعية واقتصادية بل وسياسية ونفسية تدفع بهذه الظاهرة إلى التفشى بين أوساط شباب الجيل الثانى المسلم، وبالجملة فكل الظروف الدافعة إلى السقوط فى الانحراف متوفرة، لذا وجب الاهتمام بقضية الشباب الاهتمام العقلانى والذكى حتى يتسنى له أن يكون مواطنًا أوروبيًا صالحًا، مبلغًا لرسالة دينه بالقدوة الحسنة والمعاملة الطيبة.

التكافل الاجتماعى الإسلامى:

إن تخبط الجالية المسلمة فى مشاكل البطالة أدى إلى ظهور الفقر أو عدم القدرة الشرائية، خصوصًا وأن الدوائر والمؤسسات الاجتماعية الحكومية وغيرها عجزت عن تغطية متطلبات هذا المجال، وذلك لعدة أسباب، نذكر منها بعضها:

ـ شيوع الفقر وضعف القدرة الشرائية عند أطراف متعددة، خصوصًا فى أوساط الجالية المسلمة.

ـ انتشار البطالة فى المجتمع الأوروبى، وطليعة الضحايا هم أبناء الجالية المسلمة.

ـ التفكك الأسرى عند بعض أوساط الجالية، مما جعلها تستنجد وتطلب المساعدة الخارجية.

ـ ازدياد النمو الديموغرافى، فزاد الطلب وضعفت القدرة الشرائية.

كما أنه ظهرت اليوم بجدية بعض المؤسسات الإسلامية المختصة، بعدما تفاقمت مشاكل الجالية الاجتماعية وخصوصًا بعد تسابق الجمعيات العلمانية والدينية الاجتماعية وأخرى مختصة إنسانية، والتى تهدف إلى سلخ المسلم أو المسلمة عن دينه وهويته الحضارية والنظرية فى جميع القضايا المطروحة بفكر غربى علمانى مصلحى، وهادفًا إلى المرأة المسملة، والمؤدى إلى هذا التفكك الأسرى والذى تعيشه بعض الأسر.

كما ظهر تسابق جمعيات دينية مسيحية فى هذا المجال تحت اسم التكافل والتعاون والمؤاخاة.

لهذا فالمطلوب من العمل المؤسساتي الاجتماعي الراشد: كثير من الحركة في إطار المشروع الدعوي المتحضر، آخذاً جميع الطرق الناجحة لإخراج الجالية المسلمة من هذا الوضع، بل إن دور هذه المؤسسات الاجتماعية اليوم يزيد ومطلوب من أجل تضامن عام ووطني ضد سياسة التهميش المتعددة في بعض الدول الأوروبية، وما نتاج ذلك بغريب عن المواطن بأوروبا.

إن نسبة الطلاق في ازدياد، وإن عدد الأطفال المحرومين من حنان الأبوة في ازدياد، وإن عدد المعوزين وسكان الشوارع في ارتفاع، وإن عدد الطالبين يد المساعدة يزيد ولا ينقص، وإن دورنا في بناء مدينة الغد الفاضلة في أوروبا يدفع بمؤسساتنا الاجتماعية الإسلامية إلى المزيد من العمل والتضامن.

زيادة السجون والمستشفيات والثكنات العسكرية:

إن عدداً من أبناء الجالية المسلمة لا يستهان به في السجون، بل إن هناك في بعضها يصل العدد إلى أكثر من ٥٠٪ في جرائم متعددة، كالسرقة والاتجار في المخدرات، والنصب والتزوير، خاصة في فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا وبريطانيا.

فجاءت طلبات عديدة من إدارات السجون بأوروبا إلى مسئولي الجمعيات والجماعات الإسلامية لتخصيص دعاة يترددون على السجون لوعظ وإرشاد السجناء المسلمين، على شكل ما تفعله الطوائف الدينية الأخرى.

فقامت عدة مؤسسات إسلامية لتلبي هذا الطلب وعينت عدة دعاة ووعاظ للقيام بهذه المهمة.

كما تقدمت بنفس الطلب إدارات المستشفيات والثكنات العسكرية، فخصص لذلك أيضًا دعاة ووعاظ.

إلا أنه يبقى أن الطلب كبير والقدرة على التلبية لازال ضعيفًا وغير مؤهل علميًا وثقافيًا.

المجال الاقتصادى

إن أية جماعة لابد لها من أجل قيامها بالدور الرسالى أو للعيش فقط من كيان اقتصادى يلبى حاجياتها وخصوصياتها أو ليعطيها القوة على البقاء وإمكانية الوجود، فتضع لنفسها مكانًا بين الكيانات الموجودة.

لذا، قام بعض أبناء الجالية المسلمة ببناء مؤسسات اقتصادية ناجحة كما نجحت بعض المؤسسات الإسلامية فى تكوين كيانات اقتصادية قائمة بذاتها.

وأن الملاحظ فى هذا المجال يجد نوعين من المؤسسات:

مؤسسة اقتصادية عامة:

ونقصد بعمومية هذه المؤسسة : تعدد المستفيدين منها، سواء كان المستفيد مسلمًا أو غيره، وهنا نرى أن بعض أفراد الجالية (من الجيل الأول) اتجه فى ظل تفشى البطالة المزمنة إلى تأسيس شركات صغيرة كشركات الخدمات السريعة المختصة فى التنظيف أو البناء وإلى فتح متاجر وفنادق صغيرة كما لوحظ كثرة المطاعم ذات الاختصاص العربى كالمطعم المغربى واللبنانى والباكستانى، كما اتجه الجيل الثانى من أبناء الجالية المثقف والمتعلم إلى الدخول فى معركة الألكترونيات والحاسب الآلى وإدارة بيع وبناء السكن خصوصًا وأن الاتجاه الغالب فى الجالية هو الاستيطان.

المؤسسة الاقتصادية الإسلامية:

لقد وجد العديد من المسلمين الملتزمين أنفسهم فى بداية الأمر فى حاجة إلى توفير بعض المنتجات والخدمات التى ألفوها فى بلدانهم الأصلية، أو توفير منتجات أخرى وفقًا لمتطلبات وأحكام الشريعة الإسلامية، ولقد ألجأت الحاجة هؤلاء المسلمين إلى إنشاء محلات ومصانع الأكل الحلال، وفى طليعتها اللحم الحلال بل نجد فى بعض المساجد ـ خصوصًا التركية ـ المصلى والمطعم والمتجر، ولقد أعطت بعض الدراسات الميدانية والمقارنة والتى نشرتها مجلة لوبوان(LEPOINT) أن قيمة الأموال فى تجارة لحم «الكباب» بألمانيا ـ والتى يدير شبكة من أكثر من ٥٠٠٠٠

متجر تركيون ـ تأتى قبل ماكدونالد الأمريكية المشهورة. وكما ظهرت بعض المشاريع التى لها علاقة مباشرة بحياة الجالية المسلمة كوكالات الأسفار والعمرة وشركات نقل موتى المسلمين، لكن هذه المؤسسات تنقصها الخبرة والدقة وحسن استعمال المردود المالى لخلق ورشات عمل أخرى لأبناء الجالية المسلمة.

المجال الإعلامى

المؤسسات الإعلامية الإسلامية، قيامها ودورها:

إن عملية توطين العمل الإسلامى بأوروبا وربطه بحاضر ومستقبل أوروبا دفع الهيئات الإسلامية والعاملين فى حقل الدعوة إلى التفكير فى تأصيل وتقعيد عملهم وأنشطتهم حتى يتسنى لها الخوض فى معركة الفكر والثقافة فى إطار صراع الحق والباطل، فتكون فى المستوى المتحضر المطلوب. وإن رسالة الإعلام فى التبليغ والتوجيه رسالة عظيمة، خاصة فى مجتمع مبنى فى اتخاذ قراراته المصيرية على جس نبض الإعلام؛ لكى لا يخالف أمراً معلومًا بالضرورة عند منتخبى صناع القرار السياسى.

والملاحظ أن الإعلام الغربى اعتمد فى تناوله للقضية الإسلامية التشكيك لزعزعة عقيدة المسلمين، سعيًا منه إلى سلخهم من هويتهم الحضارية والثقافية والدينية، ومحاولة زجهم فى منظومة لا مكانة للأخلاق والقيم فيها.

فلا يكاد يخلو برنامج تلفزى خاص بالدين عامة وبالإسلام خاصة أو بأى موضوع يمت بصلة قريبة أوبعيدة بحياة المسلمين، إلا وحوكم الإسلام من خلال أحداث خارجية: كحرب فلسطين، وحرب أفغانستان، وحرب الخليج، وأزمة الجزائر، أو من خلال سلوك غير مسئول من طرف بعض المسلمين الجهلة. فظهرت «الإسلاموفوبيا» وسيلة وهدفًا عند بعض وسائل الإعلام المغرضة.

أما الإعلام المسموع أو المكتوب فلا يكاد يمر أسبوع إلا وقد طلعت جريدة أو مجلة بشنها حربًا لا هوادة فيها تستهدف الإسلام والمسلمين، بحجة تارة متعلقة بأزمة الشرق الأوسط أو بحجة محاربة التطرف والإرهاب. والنتيجة أنه قد شوهت

صورة الإسلام والوجود الإسلامى والدور التاريخى له فى أوروبا حضارة وعلمًا ومساهمة فى تشييد المدنية الغربية الحالية.

لهذا ارتأت الجهات الإسلامية لزوم وجود إعلام إسلامى جاد يفند الادعاءات الكاذبة عن الإسلام، موضحًا معالم الجالية الإسلامية وتطلعاتها المستقبلية الشريفة والهادفة إلى تحقيق تعاون مشترك من خلال حوار عادل وسوى لبناء صرح أوروبا العظيم، حتى ترجع أوروبا إلى دورها التاريخى المطبع بعلاقاته العربية الإسلامية.

وهنا لابد من الإشارة إلى وجود نوعين من المؤسسات ذات الطابع العربى والإسلامى بأوروبا:

مؤسسة إعلامية فى اتجاه الجالية:

قامت عدة جمعيات عاملة فى حقل الدعوة الإسلامية فى أوروبا بإنشاء مؤسساتها الإعلامية، تتفاوت بتفاوت إمكانيات كل جمعية على حدة ومناخ كل قطر أوروبى . فكان ظهور جرائد أسبوعية أو شهرية عادة تتناول قضايا المجتمع وطرح التصور الإسلامى فيه وواجبات المسلم فى أوروبا إزاءه، ناهيك عن أخبار ومشاريع الجالية المسلمة في شتى أنحاء القطر الأوروبى. كما أصدرت بعض الجهات المختصة مجلات ودوريات تعنى بقضايا الفكر والثقافة تتصدى للتحدى الفكرى الغربى، فبرز حوار علمى جاد بين المفكرين والمثقفين المسلمين وغيرهم من الغربيين حول أى مشروع حضارى، لأى مجتمع متحضر للغد.

إلا أنه يبقى هذا النوع من المؤسسات ضعيفًا؛ لقلة الإمكانيات المادية من جهة، وندرة الأقلام المقتدرة والمتمكنة من طرح المشروع الحضارى الإسلامى (دورية النور كمثل).

مؤسسة إعلامية إسلامية أو عربية فى اتجاه الأمة:

قامت عدة شركات عربية إعلامية وأصحاب أموال خليجية وشرق أوسطية بإنشاء عدة مجلات وصحف بل وقنوات تلفزيونية فضائية فى أوروبا، مستفيدين من إيجابية النظام الأوروبى للإعلام: وحرية التعبير وغياب الرقابة من جهة ومن جودة

الانتاج الفنى الموجود فى أوروبا. وعلى سبيل المثال نذكر: مجلة المجلة، الوطن العربى، العالم، الوسط... وصحف: كالشرق الأوسط، الحياة ... وتليفزيون M.B.C / A.R.T.

يبقى أن دور هذه المؤسسات الإعلامية فى صناعة الرأى فى أوروبا سواء عند المسلمين أو عند غيرهم ضعيف جداً لعدة أسباب، نذكر منها:

- لغة هذا النوع الإعلامى عامة اللغة العربية.
- قضايا هذا النوع الإعلامى تتصل بقضايا الأمة العربية والإسلامية.
- لا ينطلق من واقع الأقليات المسلمة فى أوروبا ولا إلى تطلعاتها المستقبلية.
- يخضع هذا النوع الإعلامى إلى سياسة ورقابة الدولة الأصلية الممولة (عدم الحرية).
- عدم الالتزام بالضوابط الشرعية ولا بالمنهج الإسلامى فى البث التليفزيونى الفضائى.

المجال الثقافى

استطاعت الجالية المسلمة فى أوروبا تأسيس العديد من المراكز الإسلامية ذات الاهتمامات المتعددة - كما رأينا - الدينية التعبدية، الصلوات، والثقافة ذات البعد التكوينى والتوجيهى للمسلمين من جهة، والبعد الحوارى الفكرى مع الآخرين.

بل أنشأت العديد من الجمعيات الإسلامية المختصة فى الثقافة والفكر، بعد أن لمس العديد من العاملين فى حقل الدعوة ضياع أجيال من أبنائهم وعمق الهوية الحضارية والثقافية عندهم.

فجاء دور الثقافة للتحصين والتوجيه الأخلاقى وتصحيح النظرة المشوهة التى رسمتها وسائل الإعلام الغربية للإسلام والمسلمين.

ثم جاءت دورس ومحاضرات وندوات حول مقومات الفكر الإسلامى ومعالم الحضارة الإسلامية وطرح البديل الإسلامى وأساليبه، إلا أن ندرة المراكز الثقافية

المختصة يعوق هذه الرسالة بحيث أن الطلب يزداد يومًا بعد يوم والإقبال على الإسلام وحضارته يشهد نمواً سريعًا، ودور الإسلام فى الحوار لإيجاد فكر إنسانى قادر على سعادة الإنسان وإحلال العدل والسلام مطروح فى كل الدوائر.

المجال السياسى: أو مشكلة غياب التمثيل الحقيقى

إن المجتمع الأوروبى تسوده فى علاقته العامة والخاصة مبدأ العدالة الاجتماعية والديمقراطية، ودساتير دول الاتحاد الأوروبى ـ في عامتها ـ تضمن حقوق الأقليات الدينية. والعرقية، والثقافية، بل أن المجتمع الأوروبى يعطى لأصحاب الشذوذ الجنسى وأصحاب الأيديولوجيات المختلفة حقها فى العبير عن نفسها بشرط أن تكون منتظمة فى هيكل واحد وموحد ليسهل للمشرع السياسى الأوروبى التحاور معها من خلال جهاز معترف به لدي الأقليات. فترفع المطلب، ويسمع الصوت، وبالتالى فإنه لابد للمجتمع الأوروبى أن يأخذ بعين الاعتبار وجود الجالية المسلمة ورأيها فى أى تشريع، لذا سعت دول الاتحاد الأوروبى إلى إيجاد مخاطب إسلامى واحد وقادر على تمثيل المسلمين المقيمين لديها.

إلا أنه فى أغلب الأحيان تحول عوائق عديدة دون تحقيق هذه الرغبة، ومن هذه العوائق ما يعود إلى المسلمين القاطنين أنفسهم، ومنها ما يعود إلى بلدانهم الأصلية، ومنها ما هو مرتبط بطبيعة البلدان المضيفة نفسها.

العوائق الذاتية:

إن مشكلة تمثيل الجالية المسلمة لدى سلطات دول الاتحاد الأوروبى من أهم المعضلات التى تعوق تلبية مطالبها الحقوقية فى الوجود بخصوصياتها المتميزة؛ ذلك أن محاولات تنظيم المسلمين وتمثيلهم باءت بالفشل فى أكثر من قطر، وهذا راجع إلى عدة أسباب نذكر منها:

ـ تنوع الجالية المسلمة إلى أجناس وأعراق وألوان واختلاف لغات.

ـ عدم قدرة الجيل الأول المسلم على التنظيم والتسيير.

ـ ارتباط الجاليات المسلمة بوطنها الأم الأصلى ونية «العودة والرجوع».

ـ أسلوب العمل الإسلامى وطبيعة الدعوة الإسلامية المقترحة من طرف المؤطرين، خصوصًا الطلبة المسلمين الفارين من بلدانهم الإسلامية وانعكاسات ذلك على النواحى التربوية منها، خاصة على الجالية المسلمة (الخيار الثورى ـ طرح الجهاد ومقتضياته).

ـ ارتباط بعض قادة الجالية المسلمة ببعض التنظيمات الإسلامية السياسية بالوطن الإسلامى:

* كتيار التنظيم الدولى للإخوان المسلمين ـ القيادة المصرية.
* الطليعة المقاتلة لجماعة الإخوان المسلمين ـ القيادة السورية.
* جماعة الدعوة والتبليغ.
* حزب الرفاه التركى.
* منظمة العمل الإسلامى العراقية.
* حزب الله.
* حزب التحرير الإسلامى.
* مؤسسة الخونى.
* جماعة الجهاد الإسلامى المصرية والفلسطينية.

ـ اختلاف المناهج المقترحة للعمل الإسلامى داخل البلد الواحد.

ـ النقص فى التربية الإسلامية؛ كظهور مرض العجب والأنانية، وعدم التجرد لله، وعدم نكران الذات من أجل المصلحة العامة.

العوائق الخارجية:

البلدان الأصلية:

إنه من الطبيعى أن تفكر الدول الأصلية فى مصير جالياتها بالمهجر، بل من الواجب الوطنى مساعدتها وتحصينها وتقديم يد المعونة كلما دعت الضرورة لذلك.

بل ذهبت بعض الدول الإسلامية إلى إنشاء وزارات خاصة ومؤسسات خيرية متخصصة فى قضايا الجاليات: كوزارة الجالية المغربية بالخارج ومؤسسة الحسن الثانى للمغاربة المقيمين فى الخارج، ووزراة الهجرة الجزائرية، ووزارة ديانات التركى، وغيرها.

وتصبو جهود هذه الهيئات إلى الرفع من مستوى جالياتها التربوى والتعليمى والمعيشى وذلك بحثها على الاستثمار الاقتصادى فى بلدانها الأصلية، وكل هذا شىء جميل ومطلوب، بل ومرغوب فيه. إلا أن التطور الثقافى والسوسيولجى للجالية المسلمة وظهور الجيل الثانى المسلم على الساحة الأوروبية لم يصاحبه تفهم ولا دراسة من الجانب الآخر.

فصارت بعض المؤسسات تتعامل مع جالياتها بعقلية مقتضيات الجيل الأول وبالمنظور الاقتصادى الأحادى: «الاستثمار» دون أن تراعى هذا التغير.

والنتيجة هى عدم توافق سياسات هذه الدول مع الجيل الثانى لجالياتها، وفى بعض الأحيان حتى مع الرعيل الأول، مما دفع بعض هذه الدول إلى إنشاء قنوات عامة للتنظيم، بل ولتمثيل الإسلام عامة أمام السلطات الأوروبية: مثل وداديات العمال والتجار ـ نوادى رياضية مرتبطة بالبلد الأصلى ـ فكان الفشل فى نهاية المطاف.

البلدان المستضيفة:

إن لكل بلد أوروبى مضيف للهجرة طريقة فى المعاملة مع الأجانب ومع الأقليات الدينية والمجموعات العرقية، وهذا يرجع لظروف تاريخية ومدى علاقة هذه الدول مع الدول الإسلامية إبان عهود الاستعمار الغربى وما بعده، ويمكننا أن نحصر ثلاثة نماذج أوروبية فى التعامل مع هذه الظاهرة ـ أى ظاهرة الأقليات الدينية.

(أ) النموذج الأنجلوساكسونى، أو الحالة البريطانية:

إن معظم المسلمين من أصل هندوباكستانى يختلفون عن المسلمين من أصل مغاربى أو تركى من الناحية التاريخية والسياسية والاجتماعية.

وتتعامل إنجلترا مع أقلياتها العرقية والدينية على نمط تنظيم جماعى، أساسه الدين أو العرق أو اللغة، وهو مستقل عن الجماعات الأخرى، بحيث أن لكل فئة حيها الخاص وممثليها بل ومؤسساتها الاقتصادية والإعلامية والثقافية، ويسمى هذا النموذج بـ «كومينو طاغيوم».

فتجد أن مسلمي بريطانيا لهم هيئات تمثيلية وتنظيمية على أساس عرقي، مثل: جماعة مسلمي شبه القارة الهندية بتنظيمها السياسي والاقتصادي بل وبمساجدها، كما تجد جماعة المسلمين العرب بتنظيماتها المختلفة، إلى غير ذلك (الظاهرة الجديدة مجلس مسلمي بريطانيا باكستاني عربي).

(ب) النموذج الجرماني:

ويتزعم هذا النموذج دولة ألمانيا وهو يقوم على أساس سياسات خاصة لكل «لاندر» أي جهة، لها حرية التنظيم والتعامل مع ممثلي الجالية، وقد تختلف سياسة «لاندر» عن سياسة جهة أخرى. ويتجه هذا النمط عامة في التعامل مباشرة مع «مكتب ديانات التركي» خصوصًا.

إن القانون الألماني لا يعترف لحد الساعة بألمانيا كبلد هجرة، أما الأجانب فيعتبر بلدهم هو ممثلهم الوحيد وهو الذي ينوب عنهم ويتكلم باسمهم، فتركيا هي التي تعين أغلب الأئمة في المساجد المتواجدة على التراب الألماني، وكذلك بالنسبة للمعلمين، والجمهورية الألمانية ترفض كل عمل شعبي تقوم به الجمعيات لاسيما ـ الإسلامية منها.

إلا أنه لوحظ في السنوات الأخيرة ـ بفضل تطور مكانة الإسلام في ألمانيا وظهور الجيل الثاني وتأطير الطلبة المسلمين ـ أن المسألة تغيرت في اتجاه التعامل مع مسلمي ألمانيا مباشرة من خلال المجلس الأعلى، المجلس الإسلامي، إتحاد المجالس الإسلامي.

(ج) النموذج الفرنسي أو «النموذج الاستثنائي الفرنسي»:

وهو حالة فريدة من نوعها في أوروبا وفي العالم لكونها الدولة الوحيدة التي تقطن بها جالية كبيرة من أصل مغاربي، وتأتي في الدرجة الأولى الجالية الجزائرية، ويليها الجالية المغربية، ثم الجالية التونسية.

إن فرنسا هي أم العلمانية وسيدتها، بل جعلت رسالتها العالمية في دعمها لمبدأ العلمانية ونشرها، وبهذا فهي لا تعترف بالدين، كما في دستور عام ١٩٠٥، ولا بالأقليات العرقية.

فلا فرق بين مواطن فرنسى مسيحى ولا بين مواطن فرنسى مسلم. فهى فى تعاملها مع الإسلام لا تتعامل من منطلق دينى، بل من منطلق علمانى، ودستور الدولة هو حامى الجميع.

إلا أن تاريخ الحروب الصليبية وآثار حرب الجزائر لازال يؤثر سلبيًا على صانعى القرار السياسى، فالإسلام لا يعامل بنفس السياسة التى تنظم علاقة الدولة بالدين المسيحى أو بالدين اليهودى.

فقامت عدة تجارب لتنظيم المسلمين وتقديمهم لمشروع تسيير الإسلام والمسلمين وفق قانون الجمهورية الفرنسية، فتارة الدولة هى صاحبة الاقتراح، كما فعل «بيير جوكس» وزير الداخلية الاشتراكى السابق، حيث أسس «مجلس التفكير حول مستقبل الإسلام بفرنسا »CORIF، والذى اعتمد فيه على شخصيات علمانية أكثرها مسيسة وتابعة للحزب الاشتراكى. أما «شارل باسكوا» وزير الداخلية اليمينى السابق فقد اعتمد على مسجد باريس وجماعة «الحركة» أى الجزائريين الذين ساندوا الاستعمار الفرنسى؛ بحيث يلعب مسجد باريس دوراً إعلاميًا وسياسيًا لتبرير سياسة حكومة اليمين فى محاربتها مثلاً لقضية الحجاب. حيث صرح عميد مسجد باريس الدكتور دليل أبو بكر ــ اختصاصى فى طب القلب ــ فى حوار لجريدة «لانوفيل ريبابليك» الفرنسية: «أن لبس الحجاب لم ينتشر إلا بعد بدعة وصول الملالى فى إيران إلى السلطة ولم نشاهد انتشاره من قبل» وأضاف «أن الحجاب بدعة ابتكرها البيزنطيون، وأن لبسه غير ملزم إطلاقًا حسب النصوص القرآنية، وأن لكل امرأة مطلق الحرية فى ارتدائه أو عدم ارتدائه».

إلا أن كل هذه التجارب باءت بالفشل.

ويبقى أن للمسلمين تجارب فى هذا الاتجاه، وخير تجربة تلك التى أدت إلى إنشاء جمعية « الفيدرالية العامة لمسلمى فرنسا » عام ١٩٨٥بمساندة فعلية «من رابطة العالم الإسلامى» على أساس: انتخاب ديموقراطى وشورى ملزمة بين القيادة والقاعدة، وهى تضم الآن ٥٣٢ جمعية عاملة فى كل أنحاء فرنسا.

الفصل بين الدين والدولة وكيفية التعامل مع الديانات المختلفة فى هولاندا:

تخلصت هولندا من سيطرة الكنيسة، كما هو الشأن بالنسبة لباقى الدول الأوروبية العلمانية، ولم يأت هذا الطلاق وليد صدفة، وإنما استغرق وقتًا طويلاً عانى فيه المجتمع المدنى ما عاناه إلى أن أقر النظام العلمانى القاضى بفصل الدين عن الدولة. إلا أن النظام البرلمانى الديموقراطى يعتمد بالأساس على دستور يعترف بالحقوق والحريات العامة ومن ضمنها حرية التدين. ولقد شكل النظام الدستورى المتبع فى هولندا ضمانة لحد أدنى من المثل والقيم ومعايير السلوك الاجتماعى الملزمة للجميع وتوضع القيم والمثل الخاصة بأى دين من الأديان فى خانة الحقوق الشخصية ضمن حيز اجتماعى ضيق. وغالبًا ما تستمد هذه الحقوق مشروعيتها من الدستور. وفى هولندا مفهوم CIVIL RELIGIE أو ما يمكن أن يترجم بالدين المدنى وهو دين المواطن الذى يؤمن به المجتمع الهولندى وينص الدستور على أركانه وطقوسه (راجع ترجمة كسبريوى وشوكات ١٩٩٦).

وحتى يتسنى للوجود الإسلامى بهولندا أن يستمر فاعلاً مؤثراً لابد له من استيعاب الخلفية التاريخية والمدنية لهذا المجتمع، فتأثير المسيحية على القوانين السائدة بالبلدان الغربية يختلف من بلد إلى بلد : ففرنسا بطابعها العلمانى المتشدد على سبيل المثال تعطى صورة أخرى مغايرة عن بلدان أخرى مسيحية، كالمملكة المتحدة والسويد والدانمارك وغيرهم . كما أن تمويل الدولة للأنشطة الدينية جد مختلف بين ألمانيا وبلجيكا وهولندا، ففى ألمانيا يؤدى المواطنون ضرائب خاصة تخصص للمنظمات الدينية التى تحظى بحق التمثيل، وبالتالى فمن حق المؤسسات الدينية المختلفة أن تطالب الدولة بتمويلها. وفى بلجيكا تقوم بتمويل مؤسسات الديانات المعترف بها وفقًا لشروط معينة، كما تقوم بتأدية معاشات الموظفين والساهرين على هذه المؤسسات، لكن الأمر يختلف فى هولندا إذ أن الدولة تعتمد مبدأ التمثيل الذى يحظى بالمصداقية، بمعنى أن تكون مختلف الديانات ممثلة بمؤسسات أو هيئات شرعية، حينئذ يمكن لهذه المؤسسات أو الهيئات الدينية الحصول على تمويل من الدولة يسمح لها بإنشاء أو إحداث مراكز وجمعيات

ومؤسسات تمارس من خلالها مختلف الأنشطة فى المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليمية .

لقد حددت القوانين الدستورية فى هولندا وبإسهاب حق المواطنين فى ممارسة عاداتهم الدينية والثقافية الخاصة فى حدود حرياتهم الشخصية التى يضمنها القانون، كاختلاف مشروع عن الدين المدنى (المادة السادسة من الدستور الهولندى: البند الأول) كما أن الدستور يناهض التميز العنصرى على أساس العرق أو اللون أو الدين، ولهذه المعطيات بالتحديد مغزى خاص بالنسبة للإسلام فى هولندا.

الجالية المسلمة من التأثير السياسى إلى المشاركة الفعالة:

إن الحديث عن المؤسسات السياسية للمسلمين بأوروبا أصبح موضوع الساعة؛ لما تلعبه من دور فى التأثير على صناعة القرار السياسى، بل حتى فى مصير بعض دول أوروبا.

ففرنسا مثلاً يوجد فيها أكثر من مليونى ناخب مسلم من مجموعة ٥ ملايين مسلم. والرئيس جاك شيراك يحكمها بفارق ٢,٧٪ فقط؛ بل إن كل بلدية يفوق عدد سكانها مائة ألف نسمة فالأقلية المسلمة هى صاحبة الخاتم اليمينى أو اليسارى. هذا مما دفع بعض الجهات الإسلامية فى بعض الدول الأوروبية إلى تأسيس أحزاب سياسية ذات طابع إسلامى، لكن بدون نتيجة فعلية، ولم تثبت فعاليتها فى نفس الوقت حتى الآن، فحزب مسلمى فرنسا مثلاً لم يحصل سوى على ٣٣٨ صوت فقط، وعلى العكس من ذلك فإن بعض محاولات العمل السياسى من خلال الأحزاب والهياكل السياسية القائمة أثبتت جدارتها فى بعض الأقطار؛ بحيث تمكن العديد من المسلمين من الإسهام فى إدارة وتسيير بعض البلديات التى يقيمون بها بل وإلى إيصال عدد من النواب المتعاطفين مع الجاليات المسلمة وقضاياها الداخلية والخارجية إلى مجالس القرار السياسى.

ويمكن الإشارة هنا إلى فعالية بعض المؤسسات الإسلامية التى تحظى بتمثيل حقيقى وواسع بين أوساط الجالية؛ مثلما يحصل الآن فى تجربة الفيدرالية العامة

لمسلمى فرنسا، وتأمل هى وغيرها من المؤسسات العاملة فى هذا المجال فى الدول الأخرى إلى إيصال عدد من النواب المسلمين إلى المجالس التشريعية مستقبلاً، ففى بريطانيا وألمانيا واليونان فاز بعض أبناء الجالية المسلمة ببعض المقاعد البرلمانية تحت مختلف مظلات الأحزاب السياسية. كما فاز بعض أبناء الجالية المسلمة بمنصب عمد لعدة مقاطعات بأوروبا (بريطانيا، فرنسا، أسبانيا). واتجه بعض أبناء الجالية إلى العمل النقابى العمالى والطلابى؛ للدفاع عن الحقوق والمكتسبات والمطالبة برفع مستوى المعيشة (العمال) والتربية والتعليم (ألمانيا، فرنسا).

وعمومًا تقوم معظم المؤسسات الإسلامية بربط العلاقات قوية مع المؤسسات الرسمية الأوروبية والبعثات الدبلوماسية الإسلامية وغير الإسلامية. ولقد تميز كل من الفيدرالية العامة لمسلمى فرنسا، والمجلس الإسلامى فى ألمانيا، والمجلس الأعلى للمسلمين فى بلجيكا، والمجلس الإسلامى فى السويد، وآخرون كثير فى هذا المجال.

المجال الثقافى:

من أجل محاربة الذوبان والانسلاخ عن الهوية فى أبرز مرتكزاتها ولاسيما الدين واللغة:

ـ يجب حصر العناصر الصحية والمعالم الضرورية فى الهوية الإسلامية لاعتمادها، وكذا حصر الزائف منها لإبعاده، مع تهميش ما هو اختيارى أو تأجيله لقاء ما تكون له الأولوية والسبق، سواء بالنسبة للدين أو اللغة أو التراث.

ـ يجب فرز الدخيل من الأصيل من الهوية، وما هو من العادات من العبادات، وما هو من التقاليد من المعالم المرسومة.

ـ بحث إمكانية التوفيق بين قيم الهوية ومقتضيات المجتمعات الأوروبية، فيكون العمل والتعامل مع المتفق عليه والاعتذار عن المختلف فيه والعمل على التقريب.

ـ استعمال جميع ما وصل إليه العلم الحديث فى تلقين الثقافية الإسلامية، بما فى ذلك من أساليب سمعية وبصرية وأدوات الاتصال الجديد كشبكة «الإنترنت».

ـ إنشاء شبكة إسلامية «إنترنت» للتواصل الحضارى ونقل الأخبار والمعلومات.

المجال الإعلامى:

اختيار الوسائل التنفيذية لهذا المشروع:

ـ إنشاء فضائية إسلامية تبث على مدار اليوم بلغات الاتحاد الأوروبى: الفرنسية، الإنجليزية، الأسبانية، الألمانية، موجهة للغرب بصفة عامة مهمتها الحوار والانفتاح الثقافى وطرح الإسلام الطرح السليم.

ـ إصدار جريدة أسبوعية أو نشرة دورية بلغات الاتحاد الأوروبى، هدفها تفنيد ادعاءات المغرضين وطرح المشروع الحضارى الإسلامى، تكون همزة وصل بين مسلمى أوروبا وباقى الأمة الإسلامية.

ـ تقديم برامج دينية وتربوية ومناقشات ثقافية على أمواج القنوات الفضائية العربية مثل MBC _ ART التابعة للدول العربية كالمغرب, الجزائر. تونس, مصر, أبو ظبى، ليبيا.

المجال العلمى:

تأسيس معهد إسلامى أوروبى ذى فروع فى دول الاتحاد الأوروبى يسيره نخبة من أبناء الجالية المسلمة ممن حسن دينهم وأخلاقهم، ويحمل لواءه شباب متحمسون للدعوة والعمل الإسلامى، مكونون علميًا وإعلاميًا لدراسة وحصر مشاكل الجالية من أفراد وجماعات وأبناء وأسر، وربط الصلات معها، تمهيداً لوضع خطة تقويم محكمة بعيدة المدى بمساعدة المؤسسات الاجتماعية والتربوية المحلية والدولية، ترد الاعتبار والطمأنينة للجالية وتفتح أبواب الأمل والثقة فى وجه الشباب المسلم الناشئ فى أوروبا.

ـ إعادة ترجمة معانى القرآن الكريم من طرف عرب مسلمين أمناء لهم من العلم الشرعى الباع الكبير ومن اللغات الأجنبية التمكين القوى.

ـ الاهتمام بالكتاب الإسلامى المترجم ونوعه وصحة ما فيه من معلومات، ومقارنتها بالأصلية وبطبيعة الواقع الأوروبى.

ـ تبادل الوثائق والمخطوطات والمطالبة بصور مستنسخة منه ودمجها فى بنك معلومات، وتوجيه الطلاب فى البحث والتنقيب وتحقيق نصوص التراث ودراستها.

ـ تشجيع التوأمات والعمل المشترك بين الجامعات الإسلامية والجامعات الأوروبية؛ من أجل تبادل الخبرة والتنسيق والتعاون على خدمة الاستشراق الموضوعى.

ـ محاربة الجهل والأمية مهد التطرف والتنطع؛ عن طريق التعليم وتشجيع منابر الحوار الموضوعى.

ـ إحداث مرصد للمعلومات ومختلف المعطيات التى تتعلق بالجالية الإسلامية وتطورها بأوروبا، لتتبعها وتحليلها والاستفادة منها فى تطوير العمل وتجديد أساليبه وتحديثها.

المجال التعليمى:

ـ إعطاء أولوية الأولويات المطلق لإنشاء ودعم التعليم الإسلامى بأوروبا، وتقديم مساعدات من قبل المؤسسات والهيئات الإسلامية الخيرية المحلية والدولية (البنك الإسلامى للتنمية ـ رابطة العالم الإسلامى ـ رابطة الجامعات الإسلامية).

ـ إنشاء وتشجيع مدارس وكُتّاب حفظ القرآن الكريم ودراسة علومه وعلوم الحديث والفقه (رابطة العالم الإسلامى).

ـ العمل على وضع مناهج وبرامج لتعليم اللغة العربية وفقه المنهج المعمول بها بدول الاتحاد الأوروبى.

ـ العمل على وضع مشروع تدريس الإسلام وعلومه وفقه الثوابت الشرعية ومتغيرات الواقع الأوروبى.

ـ دعوة رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال من المسلمين إلى الاستثمار فى مجال التعليم: بإقامة مدارس حرة إسلامية خاصة لأبناء الجالية المسلمة فى أوروبا.

ـ تخصيص منح دراسية لأبناء الجالية المسلمة وقوافل المهتمين وتوفير المساعدات المادية لهم لمتابعة دراساتهم الإسلامية بالوطن الإسلامى (رابطة الجامعات الإسلامية).

ـ تنظيم دراسات تدريبية لمعلمى اللغة العربية للرفع من مستواهم الجامعى والتربوى (الايسيسكو).

ـ إعداد البرامج التربوية الإسلامية الهادفة، والكتب المدرسية التى تأخذ بعين الاعتبار ثقافة الطفل الإسلامية ومحيطه الاجتماعى الأوروبى.

المجال الاجتماعى:

ـ توفير ظروف الزواج وما إليه من متعلقات الأحوال الشخصية وقضاياه المختلفة؛ كالطلاق والنفقة والحضانة والإرث وما إليها، وتيسيرها لتشجيع ارتباط الشباب المسلم، وعدم اضطرارهم إلى زيجات أجنبية، غالبًا ما تكون إجراءاتها سهلة ومبسطة ولكن عواقبها وخيمة.

ـ إقامة مخيمات ومراكزللأطفال والشباب، يقضون فيها عطلهم فى نطاق تأطير يركز على مقومات الهوية، وكذا تنظيم رحلات لمختلف البلاد الإسلامية تكون فى الإطار.

الأقليات المسلمة والتفاعل الحضارى من خلال مؤسسات الحوار:

بدأ اهتمام أوروبا بدراسة الشرق وإدانة معتقداته وعاداته ولغاته منذ القرون الوسطى، حيث بدأ بإرسال مبعوثين وخبراء منها إلى مستعمراتها، مكلفين بدراسة حضارة أهل البلد ومعتقداتهم ودياناتهم، وإرسال تقارير حول تلك المستعمرات، إلا أنها لم تكتف بهذا الإرسال، فأنشأت مراكز خاصة لدراسة ما يجمع أولئك المبعوثين، ولتكون أطر أخرى مدربة أكثر لخلافة سابقيهم.

«وإذا كانت صورة الإسلام فى الغرب قد تعرضت للتشويه، وذلك لعوامل تاريخية كثيرة، فإنه كان من المنتظر أن يسهم العالم الإسلامى بشكل جاد ومدروس، فى تصحيح صورته فى الغرب، فإن من الإنصاف أن نشير إلى أن هذه المهمة وكلت، بشكل لا إرادى، للغرب نفسه» (د. الأمرانى).

فكانت الصورة التقليدية التى تكونت عن الإسلام مرتكزة ـ عند الغربيين ـ على أعمدة مؤسستين هامتين فى الحوار والتواصل الحضارى، وهما:

ـ مؤسسة الكنيسة. ـ مؤسسة الاستشراق.

مؤسسة الكنيسة والأقلية المسلمة فى أوروبا والحوار المتبادل:

إن الدارس لحقيقة موقف الكنيسة من التواجد الإسلامى الحديث فى أوروبا، يتضح له أنها تشعر بكثير من الحرج، من دخول الإسلام إلى أوروبا بهذه السرعة، وبهذه الكثافة التى لم تكن تتوقعها خلال فترة زمنية قياسية. مما حملها على إعادة النظر فى جميع حساباتها وتوقعاتها من الوجود الإسلامى بأقطار أوروبا. حيث يقول المستشرق الفرنسى «أوليفيه كاريه»: « الإسلام دين قائم ومستمر والمسلمون يمثلون نحو خمس الكرة الأرضية؛ لذلك لابد من تفاهم جقيقى معه، لقد أصبحت الكنيسة الكاثوليكية وكذلك الكنائس البروتستانتية تقر منذ بعض الوقت بأن الإنسان غير المسيحى ـ سواء كان مسلمًا أو غير مسلم ـ إنما هو مواطن صادق ويمتلك طريقة فى التقرب إلى الله، وهذا الموقف جديد فعلاً إلا أن الكثير من المسيحيين لا يرتضون به على المستوى الفعلى، وهذا ما يكمن وراء صدور مطبوعات معادية للإسلام بلغت شهرة تبعث على القلق، وتعاظم الاهتمام بالعالمين العربى والإسلامى يعود إلى أسباب استراتيجية، وبالتأكيد فإن للنفط والثروات الطبيعية أهمية ضمن مصالح الغرب المتشابكة.. وخلافًا لما تورده بعض وسائل الإعلام فى الغرب: فإن الأنظمة العربية الإسلامية ليست متخلفة ولا تقف ضد التغيير الاجتماعى بل العكس من ذلك فتحديث المجتمع من بين الأهداف الأساسية لهذا الأقطار، والتعليم المدرسى والجامعى من بين الموضوعات التى يشملها التغيير الاجتماعى».

فقامت الكنيسة بالتنسيق مع الهيئات التمثيلية للمسلمين، أسفرعن اتخاذها لبعض الخطوات، نوجزها فيما يلى:

ـ عدم تجاهل الوجود الإسلامى، وتدشين عهد جديد فى التعامل معه، بإنشاء روابط صداقة تتميز بالحوار الإسلامى المسيحى فى جميع دول أوروبا.

ـ القيام بتأسيس مؤسسات الحوار الإسلامى المسيحى وتدعيمه من الفاتيكان وهيئات التمثيل للدين المسيحى بأوروبا بالتنسيق مع الهنيات الإسلامية.

ـ القيام بتأسيس أقسام خاصة للعلاقة مع الإسلام داخل كل كنيسة.

ـ القيام بدراسة معمقة لمعرفة حقيقة الإسلام، وتشجيع المسيحيين للتعرف على هذا الدين الذى يجهلون عن مبادئه السامية الشىء الكثير عن قرب.

ـ التوسط عبر هيئات الحوار لدى السلطات والأحزاب السياسية بالأقطار الأوروبية لإيضاح خصوصيات الوجود الإسلامى بأوروبا.

وبالرغم من هذا التعاطف الذى أظهرته الكنيسة مع الوجود الإسلامى بأوروبا، فإنها تعتقد أن الحوار الإسلامى المسيحى صعب للغاية، حجتها فى ذلك أنه حتى إذا كانت رغبة المسيحيين فى الحوار المفهوم فإن نفس الرغبة غير موجودة لدى المسلمين، وذلك لعدم اطلاع المسلمين على الدين المسيحى من جهة، وتخوفهم للسقوط فى «المصيدة» حسب تعبير المسيحيين، إضافة على اعتقادهم بأن الإسلام هو الدين وهو النموذج الحضارى الأصلح من جهة أخرى.

وبالرغم من هذه التحفظات، فإن الكنيسة ترى من الضرورى أنه تستمر الجهود المبذولة من أجل الحوار الودى بين المسيحية والإسلام، خصوصًا وأن تاريخ الإسلام فى تعامله مع الديانات الأخرى كان رحيمًا وحاميًا لها. إذ يقول المستشرق «جاك بيرك»: « إن الإسلام يمتلك حضوره المتجدد داخل الإنسان وعلى الأرض وبشكل ديناميكى وهو مثل الجواد الأصيل الذى لا تقف أمامه الأسوار العالية، والإسلام لم يكن فى يوم من الأيام عدو للديانات الأخرى، بل إنه الديانة الوحيدة التى حافظت على حقوق أبناء الديانات الأخرى وقلما شاهدنا فى تاريخ الديانات هذا المستوى من السحر الذى نشاهده فى الإسلام» .

كما أكد على ذلك المستشرق «أندرى ميكيل»: « أثبت التاريخ أن المسلمين لم يفرضوا دينهم بالقوة على الذين كانوا يعتنقون أديانًا سماوية مقدسة إلا أنهم كانوا يفرضونه على المشركين الوثنيين... بعد ظهور الإسلام فى القرن السابع الميلادى خضعت البلاد للسلطة السياسية للمسلمين وكان لزامًا على الجميع الاعتراف بأن البلاد ستكون تحت قيادة مسلمة، وبالرغم من ذلك فإن اليهود والمسيحيين كانوا يمارسون شعائردينهم بمنتهى الحرية فى مقابل الجزية التى كانوا يدفعونها، ولم يكن للمسلمين الحق فى التدخل فى أى من أمور حياتهم» .

لهذا قامت عدة جميعات إسلامية فى دفع عجلة الحوار من أجل تعايش سلمى، وبناء، هدفه خدمة الإنسان وتشييد حضارة إنسانية عادلة ومسالمة.

مؤسسة الاستشراق:

إن الاهتمام الغربى بالدراسات الإسلامية: دينًا وحضارة ولغة وتاريخًا، حتى أصبح «الاستشراق ظاهرة ثقافية ومعرفية تغذيها مشاعر وتطلعات وانفعالات لاستكشاف ذلك المجهود المحاط بالغموض والرموز، وهو الشرق، والشرق فى نظر الغرب كون جديد، وصفة مغايرة للغرب، صامدة ومتطورة ومنفعلة، تقاوم ولا تستسلم، تتحدى ولا تضعف...» د. فاروق النبهان.

ولم يتقو هذا الاستشراق إلا بعد انهزام الشرق سياسيًا وتراجعه حضاريًا وتخلفه فكريًا. مما أعطى للباحثين الغربيين وازعًا أكبر لمعرفة كنه قوة هذا العالم لفهم عجلة التاريخ من نصر وهزيمة وفتح واستعمار وقوة وضعف.

فأسست لخدمة هذه العناية الغربية من الشرق عدد كراسى جامعية لدراسة اللغات الشرقية فى أعظم جامعات أوروبا كما أسست معاهد متخصصة لدراسة اللغات السامية والدراسات الإسلامية. وأشهرها:

١ ـ المعهد الملكى للغات والجغرافيا والسلالات البشرية، هولندا.

٢ ـ المعهد الشرقى لدراسة الشرق والإسلام، هولندا.

٣ ـ معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، جامعة فرانكفورت ألمانيا.

٤ ـ معهد اللغات الشرقية، باريس.

٥ ـ المعهد الوطنى للغات والثقافات الشرقية، باريس.

٦ ـ المعهد الوطنى لدراسة الشرق، مارسيليا.

٧ ـ معهد الدراسات الإسلامية، جامعة اوكسفورد.

كما تضم أغلب الجامعات بأوروبا أقسام خاصة للإسلام تعرف بالإسلاموية وأخرى مختصة باللغة العربية، كما أشتهرت بعض المكتبات كمراجع مهمة لأكابر المستشرقين.

أما المكتبات:

١ ـ مكتبة جامعة ليدن: التى تضم نفائس المخطوطات والمؤلفات العربية والإسلامية ذات الطابع التراثى الأصيل، بهولندا.

٢ ـ مكتبة المجمع الملكى فى امستردام التى تضم أكثر من ٢٦٠ مخطوطًا عربيًا بهولندا أيضًا.

٣ ـ المكتبة الوطنية بفرنسا.

٤ ـ مكتبة الاسكوريال بأسبانيا.

فجاءت بعض الدراسات الغربية منصفة تتعامل مع الإسلام تعاملاً موضوعيًا وعمليًا، ونذكر منها على سبيل المثلا:

ـ الشرق فى الأدب الفرنسى لمارتينو، القرن ١٧ ـ ١٨.

ـ الشرق فى مرآة الغرب، ب. فيشر.

ـ جوته والعالم العربى ـ لـ كاتارينا مومزن.

يقول الدكتور «حمدى زقزوق» وزير الأوقاف المصرى، إن نشاط الاستشراق المبكر كان معظمه ـ إن لم يكن كله ـ افتراءات ولكن هذا لم يحل دون ظهور مستشرقين أكثر موضوعية كانوا على الأقل ينظرون للإسلام بمنظور علمى ودون تعصب عنصرى وبالتالى كان لهم بعض الإيجابيات، منها: البحث الدائم عن المعرفة مهما كان الموضوع شائكًا أو صعبًا.

وأشار إلى «أن للمستشرقين باعًا طويلاً فى مجال المعاجم والفهارس؛ مما أسفر عن دائرة المعرف الإسلامية والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث الشريف وغيرها».

كما جاءت كتابات أخرى مغرضة وداعية للحرب والعدوانية وعلى رأسها الملحمة الفرنسية، (أنشودة رولاند) والتى تدور أحداثها عام ٧٧٨ ميلادية، والمعركة فيها تدور بين النصارى المؤمنين «والمسلمين الوثنيين».

«وصورة الإسلام اليوم فى الغرب هى وليدة ذلك الموروث التاريخى الكامن فى

أعماق الشرقية الغربية، التى لم تستطع التخلص من قبضة تلك التراكمات التى سيطرت على.. ».

حروب الحضارات:

نشرت جريدة لوموند ديبلوماتيك فى عددها رقم ٤٨٩ الصادر فى شهر كانون الأول ديسمبر ١٩٩٤ مقالاً كتبه ماريانو اجيرى مدير الدراسات فى (مركز الأبحاث من أجل السلام) بمدريد: تحت عنوان حروب الحضارات، وجدير بنا أن نتوقف عند بعض ما ورد فى هذا المقال نظراً لأهميته.

«مع أن قلق الغرب وتخوفه من الإسلام ليس وليد العصر الحالى، إلا أن الغربيين يزعمون أن هذه الظاهرة (أى الإسلام) لم تعد بعيدة، بل أصبحت حقيقة ثقافية تطبع أكثر الأحياء فقراً فى أوروبا الغربية. والواقع أن سقوط المعسكر الشرقى قضى على أكبر عدو للغرب، مما جعل هذا الأخير يتحول بكل ثقله نحو الإسلام والمسلمين. لكن خلال الحرب الباردة ٤٧/ ١٩٩٠ كان هذا العدو عبارة عن أيدلوجية، هى الشيوعية، تمثلت فى بلد هو الاتحاد السوفيتى، وكان منغلقًا محبوسًا وراء ستار حديد أو خلف حائط برلين، ومن ثم أمكن مراقبة الشيوعيين داخل المعسكر الغربى، أما المسلمون القادمون من أفريقيا والشرق الأوسط فإنهم يعبرون الحدود والمضايق ليصلوا إلى قلب الغرب».

«ومما لا ريب فيه أن الصراع الإسلامى ـ المسيحى يضرب بجذوره فى التاريخ، إلا أن أزمة البترول بداية السبعينات أفرزت نوعًا جديداً من القلق عند الغربيين، من أن يصبح اقتصاد الدول المتقدمة رهنًا بالعالم العربى ومما زاد فى تفاقم الوضع وتضاعف هذا الخوف: اختطاف رهائن غربية فى إيران ولبنان وطبيعة الانتفاضة الفلسطينية، واجتياح العراق للكويت وكذلك اكتشاف البرنامج النووى للعراق، مما أعطى صورة العداء والغدر العربى للغرب، أما من جهة أخرى فقد حملت عمليات الاغتيال بمصر والجزائر تأثيرها إلى الغرب، كما يظهر من خلال اعتقال مجموعة من (الإسلاميين) بضواحى باريس أواخر أكتوبر. وقد أدى هذا إلى ظهور خلافات برلين

باريس من جهة ولندن وواشنطن من جهة أخرى حول الموقف الذى يجب اتخاذه بشأن الوضع فى الجزائر».

وتؤكد عدة وثائق رسمية غربية تزايد انعدام الاستقرار فى حوض البحر الأبيض المتوسط، وتعزى ذلك إلى عدة أسباب، منها: غياب الديمقراطية فى دول جنوب الحوض، وانتشار التطرف الدينى وطبيعة الخلاف العربى الإسرائيلى، والبطالة والتلوث والديون... فى حين لا تشير إلى دور السياسة الاقتصادية لدول الشمال والتفوق العسكرى الغربى».

كل هذه الأسباب وجدت سنداً قوياً فى نظريات سمويل هانتنكتون الذى يؤكد أن الصراع فى العالم لن يكون ذا طابع أيديولوجى أو اقتصادى، لكن السبب الرئيسى للتفرقة بين الإنسانية ستكون هى الثقافة. وستظهر صراعات سياسية بين أمم وجماعات ذات حضارات مختلفة.

لهذا نرى أن على الداعية بأوروبا أن يكون:

١ ـ ملمًا بالعلوم الشرعية: فقه، حديث، قرآن وعلومه.

٢ ـ ملمًا باللغة العربية وبعض اللهجات الأصلية (كالريفية بالمغرب، القبائلية بالجزائر).

٣ ـ أن يعرف لغة بلد الإقامة (كالفرنسية، الإنجليزية، الأسبانية...).

٤ ـ أن يعرف بسوسيولوجيا ومكونات المجتمع الأوروبى: ثقافة ـ حضارة.

٥ ـ أن يعرف قوانين البلد المقيم: حتى لا يخرج ولا يخرج الناس عليها.

٦ ـ القدرة على توحيد الكلمة وتنظيم الناس.

خلاصة أن يعاد «الاعتبار لدور المسجد الأصيل كمؤسسة للعبادة وكمدرسة للتربية والتثقيف،وكمركز لوحدة كلمة المسلمين وكمنبر للحوار والتكوين والحرص على استقلالية المساجد وحرمة رسالته الدينية والثقافية، وأبعاد المساجد عن الصراعات والتكتلات المذهبية والطائفية والسياسية، لكى يحتفظ المسجد بقدسيته ويؤدى رسالته الروحية» د. فاروق النبهان.

الأقليات المسلمة فى أوروبا، من الوجود إلى المثالية:

بعد هذا العرض الوجيز إلى حد ما لواقع الجالية الإسلامية بأوروبا، إرادة منا فى المشاركة بقسط من التفكير فى طرح بعض الحلول والمتطلبات التى تساهم فى رفع مستوى الجالية من الحالة المتردية التى تعيشها إلى مستوى رسالى يمكنها من الحوار الحضارى مع الآخر الذى يشاركها الزمان والمكان، ويمنحها قوة التمكين فى هذا الوجود، نحاول طرح هذه المتطلبات ضمن كل مجال على حدة.

المجال الدينى:

ـ تحرير الخطوط الكبرى للعقيدة والشريعة والسيرة النبوية والفتوحات الإسلامية من طرف مسلمين أوروبيين، كل بلسان قومه وعقليتهم.

ـ دعوة أهل الخير إلى المساهمة فى تشييد المساجد والمراكز الإسلامية فى مختلف البلدان الأوروبية، حتى يتسنى الحفاظ على الهوية الإسلامية للأجيال القادمة وصيرورة التعبد الإسلامى.

ـ إرسال بعثات من الدعاة إلى أوروبا ممن يحسنون التكلم بلغات الاتحاد الأوروبى ولهم سعة النظر ورحبة الصدر، فلا يتعصبون لمذهب ولا يتزمتون لرأى ومدركين للواقع الأوروبى حتى نتجنب خطبًا ودروسًا تحرم لبس البذلة الأوروبية وربط العنق، لأنها لبس الكفار أو تحريم استعمال الملعقة والسكين عند الأكل لأنه ليس من السنة.

ـ إمداد المساجد بين الفينة والأخرى بدعاة ـ رمضان مثلاً ـ يجددون إيمان الجالية يجيبون على أسئلتها و ما حل بها من نوازل، فيذكرونهم بمبادئ الإسلام السمحة، الداعية إلى التسامح والأخوة والتعاون بعيدة كل البعد عن التعصب المذهبى أو العرقى. ويستطيع فى كل وقت وزمن من التاريخ أن يرشدنا إلى الصراط المستقيم وأن يدلنا على الهدف. أما البحث عن الوسائل فهو من صلب عملنا نحن. إن الله لم يخلق أدوات تنفيذية مستسلمة للقدر بل جعل من الإنسان خليفته، أى خليفة الله على الأرض، والخليفة لا يعقل أن يكون منفذاً قدريًا بل إنه إنسان يأخذ القرارات عندما يكون الحاكم غائبًا ولا يمكن لأى كان أن ينزع من هذه المسئولية.

وعلى أن أشير هنا إلى أن الإسلام لم ينج من بعض التشويهات والتحريفات، فبعد تلك الحقبة الرائعة من الازهار فى قرونه الأربعة الأولى نرى أن تقليد القدماء بدأ يأخذ سبيله إلينا بدلاً من البحث عن الحلول فى روح القرآن وفى القدرة التى أعطاها الرسول ﷺ فى حل المشاكل والمسائل المستجدة، فقد تم الاكتفاء بترديد ما قاله الفقهاء والمفسرون وخلال ألف سنة لم يحدث أى تجديد، بمعنى أنه جرى الاعتماد على الشروح والاكتفاء بتفسير التفاسير وتأويل التأويلات التى انتهت بإقامة حائط بيننا وبين الأصول الحقيقية قام بيننا وبين المنبع الأصيل أى القرآن والسنة النبوية.

إننا أمام اختيار صعب لم نشهد له مثيلا فى يوم من الأيام ويجب أن نثبت أن الإسلام هو دين الإنسان فى كل زمان ومكان. وأنه دين الحضارة العلمية.

وقد حصلت أمور جديدة بعد القضاء على الاستعمار ومنذ أن خفت حدة الخصومات الدينية... القول استطيع بالاستناد إلى تجربتى أن الحضارة العربية التى أعرفها جيداً حضارة عظمى وهى أيضًا حضارة غربية لأنها قريبة جداً من الحضارة الأوروبية فأينما وجد الإسلام فذلك جزء من الغرب ويكفى أن تذهب إلى الهند. فعندما نجتاز باكستان إلى الهند أو حينما ننتقل من مدينة هندية إسلامية إلى مدينة هندية تشكل الهندوسية فيها الغالبية العظمى فإننا نلاحظ إذا كأوروبيين أو غربيين بأننا ننتقل حقًا من عالم إلى عالم آخر.

وبعد هذا التحول الملحوظ، لابد وأن يساهم الشرق فى إثراء هذا الحوار والمحافظة على جو النقاش العلمى والموضوعى الجاد.

ويتضح فى شهادة «روجيه جارودى» المفكر الكبيرأنه يدلنا على خطة ومنهاج متكاملين لتقريب الشرق والغرب ومسئولية الشرق فى ذلك.

يقول المفكر الكبير «جارودى» أننى اعترف بأننى كلما توغلت فى الإسلام كلما لاحظت أننى أمام طوفان لا منتهه من الأفكار، إننى الان فى حالة هى بين الصفاء العقائدى والارتباك المعرفى وعلى أن أجاوز بين الحالتين كى أكتب فى هذا الموضوع الحساس، بالطبع إن عقلى لم يتوقف عن الحركة، عندما تكون مسلمًا لا

تستطيع أن تقاوم بأى حال هذا الازدهار العقلى والوجدانى الذى لا يمتلك، إننى الآن فى ذروة هذا الازدهار الذى لم أشاهد له مثيلاً فى حياتى. لقد أمضيت العمر وأنا فى نقاش مستمر مع المجتمع وذلك مع نفسى. والحقيقة أقول: إنه لو توافرت وسائل الاطلاع المناسبة لكنا شاهدنا اندفاعًا فكريًا عارمًا باتجاه الإسلام فى الغرب. إن الغربيين يشهدون الآن القداس الأخير، لقد تباحثت مع عدد من المسئولين العرب حول خطوات معينة لنقل الإسلام إلى الغرب، لكن هذا يجب ألا يخضع لأى شكل من أشكال البيروقراطية، بل إننا نحتاج فى الحقيقة إلى بادرة عملاقة. لا أريد القول إن مهمتنا سوف تكون تبشيرية، أى حمل الغربيين على اعتناق الإسلام، فأنا أساسًا ضد اعتماد الميكانيكية فى هذه العلميات الإنسانية الكبرى، والمطلوب هو فتح حوار واسع وخلاق مع عقل غربى يعانى من الضياع، إن الإسلام فى نظرى يستطيع أن يحل مشكلات الغرب والشرق على السواء لكنه لا يحلها بنفسه إن الأشخاص الذين ماتوا منذ عشرة قرون والذين استطاعوا قراءة القرآن وفهمه بشكل رائع. والذين استطاعوا تفسيره لحل المشاكل التى عرضت لهم فى عصرهم هذه المسائل التى لم تعد مسائل عصرنا بأى حال وإنما بأن القرآن خالد وأبدى.

طبيعة ودور المؤسسات الإسلامية بأوروبا:

إن إسلامية المؤسسات تفرض عليها:

(أ) أن تنهج منهجًا أصيلاً مطابقًا للمقتضيات الشرعية من أحكام القرآن والسنة.

(ب) أن يكون القائمون عليه من الأمناء الأقوياء من المسلمين القادرين على تحمل المسئولية ولهم سهولة مد جسور الحوار والإخاء مع الآخرين.

(جـ) أن يكون المستفيدون من أدائها وخدماتها غالبهم من المسلمين وأحيانًا يشترك معهم فى ذلك غير المسلمين.

المرحلة الأولى للهجرة:

فى المرحلة من الهجرة لم تكن تأدية الشعائر الإسلامية تمثل دوراً ثقافيًا وروحيًا

فى حياة المهاجر المسلم، وخاصة العامل بحكم كونه ضحية مؤامرة تاريخية استعمارية استهدفت كيانه الحضارى حتى يقصى من حلبة الصراع الحضارى ليظهر الأخير فى صورة كاريكاتورية غالبًا ما شكلت المادة الخام فى تحريك الآلة الإعلامية الغربية، فهو حديث السخرية والتهكم والفكاهة فى قاعات السينما والمسرح والندوات الصحافية.

استطراداً لما قلناه فى أول الفقرة فإن العامل لم يكن يفكر يومًا خارج إطار الحصول على لقمة العيش اللهم فى بعض الفترات القليلة التى كان فيها العمال يتقدمون بطلباتهم للحصول على قاعات تؤدى فيها الصلوات الخمس، فكانت فى الحقيقة عبارة عن دهاليز تفتقر إلى أبسط شروط العمارة.

ومنذ أن بدأ التفكير فى الاستقرار بدأ العمال المسلمون يستقدمون أفراد عائلاتهم ضمن قانون التجمع العائلى؛ ليتسنى لهم العيش والعمل بجانب أبنائهم فبدأت تظهر مشاكل السكن والعمل والضمان الاجتماعى والمخدرات والفساد الاجتماعى والأخلاقى إلى غير ذلك. إلا أن المشكل الأساسى الذى بدأ فى البروز هو التفكير الجاد فى البحث عن كيفية الحفاظ على الكيان الثقافى لأبنائهم وخلق بيئة إسلامية لهم.

فظهرت أكبر المساجد والمراكز فى أوائل الثمانينات حتى حرب الخليج؛ حيث كان لها انعكاس إيجابى على مسيرة الدعوة الإسلامية فى أوروبا، فظهرت كثير من المؤسسات الإسلامية لتسهر على تنفيذ مشروع العمل الإسلامى من خلال إيجاد دعوة إسلامية حضارية قادرة على بث روح التدين وفكر التعلم داخل أبناء الجالية الإسلامية من جهة، ومن جهة أخرى قادرة على محاورة الآخر بفكره وبطبيعة مناخه حتى يكون التعايش وبناء مستقبل مشترك.

وسنتطرق إلى بعض مجالات عمل المؤسسات التى لها دور كبير فى حفظ الهوية وفى تفاعل حضارى جاد.

كلمة أخيرة:

هذه بعض صور من واقع الجالية المسلمة أو الأقليات المسلمة فى أوروبا، وهى تظهر لنا أهمية وجودها فى أرض غير إسلامية، ومدى تفاعلها الرسالى فى حضارة مادية، ومستوى تعايشها السلمى فى بيئة غير مهيئة لها، بل ومعادية أنشأتها رواسب التاريخ الدموى السلبية من حروب صليبية وأندلسية وصقلية.

كل هذا زاد له الاستشراق السلبى تعقيداً فى غياب المنهج الموضوعى والمنصف لدراسة قضايا الشرق. مما أدى اليوم ببعض المفكرين التأصيل لفكرة الصراع الحضارى، خصوصًا بعد إنهيار المعسكر الشيوعى، فلم يبق فى منافسة الساحة الفكرية الغربية إلا الفكر الإسلامى الذى يحمل فى طياته أسباب القوة والدوام لإسعاد الإنسان والأرض.

يبقى لخطورة المشاكل التى تتخبط فيها الأقليات الإسلامية فى أوروبا والمعاناة اليومية من وضعية اجتماعية مزرية، ومن مستوى ثقافى منحط، ومن تمزق تنظيمى يصعب فرز تمثيلية قادرة على الحوار، ومن غياب الوعى السياسى الذى يدفع عجلة تطبيع سياسى غربى شرقى، كل هذا يعوق رسالتها ووظيفتها فى ظروف تتسم بالاضطراب وعدم الاستقرار.

إن هذه الجالية أو الأقلية المسلمة فى حاجة ماسة لحل إشكالية وجودها فى الغرب وما يفرضه هذا الوجود من صراع مستمر بين متطلبات تحقيق الذات وتأكيد الانتماء والحفاظ على الهوية، ومتطلبات الاندماج والتكيف مع بيئة لا تساعد على الحفاظ على الهوية، بل تعمل بكل الوسائل من أجل تحقيق الذوبان والانصهار الكامل فى الحضارة الغربية. لذلك يراهن الأوروبيون على المرأة المسلمة، ويراهنون على الأجيال الصاعدة من أجل تحقيق ذلك «الاندماج» الكلى، الأمر الذى يتطلب مزيداً من الحذر وبذل زائد من الجهد لإيجاد السبل الكفيلة بضمان محافظة الجالية المسلمة على هويتها وخصوصيتها الثقافية والحضارية التى تنبع أساسًا من الدين واللغة والتاريخ.

والتمسك بالهوية لا يعنى الانغلاق، فنحن أمة الانفتاح والحوار، وأسس ذلك المرجعية القرآنية والسنة المحمدية، وهذا التعبير لا ينفى التعامل مع الآخر الحضارى تعاملاً واعيًا.

من هنا أقول لابد من النظر فى قضية الدعوة وشئونها والإرشاد ووظيفته فى إطار عام يهتم بواقع الجالية مستفيداً من أخطاء الماضى مستشرفًا مستقبلاً زاهراً قادراً على ضم القريب وتقريب البعيد والدخول مع الآخر فى بناء مدينة الغد الفاضلة.

لهذا يجب أن تكون اهتمامات الدعاة والعاملين فى حقل الدعوة والمفكرين أصحاب رسالة حضارية، تنصب فى تصحيح ما أفسدته الثقافات الأخرى والرد الجميل على مزاعم المغرضين بتعميق مفاهيم تعاليم الإسلام، الواردة فى الحوار مع معتنقى الديانات السماوية الأخرى، وأسس التعايش معهم على قواعد ثابتة وصريحة، وتمهيد سبل التعارف بيننا وبينهم ليعرف كل منا حقيقة الآخر.

فإذا عرف بعضنا البعض، سهل علينا التلاقى، والحوار، والتعايش، والتعاون، وبالتالى يسهل علينا التعامل بثقة، لأن الدين المعاملة.

إن ترشيد ومساعدة هذه المؤسسات جميعها لكفيل بأن يجعل منها أداة حقيقية للتواصل مع أبناء الجالية الإسلامية، وقنطرة للحوار والتفاهم بين الشرق الإسلامى والغرب، وكذا وسيلة من وسائل الاجتماع الحضارى والروحى فى وقت تقف «البشرية فيه على حافة الهاوية لا بسبب الفناء المعلق على رأسها فهذا عرض للمرض وليس المرض، وإنما إفلاسها فى عالم القيم» فهى الآن بحاجة ماسة إلى غذاء روحى وأخلاقى أصيل يعطيها نفس العيش الكريم.

إن الجالية أو الأقلية المسلمة فى أوروبا فى حاجة إلى توجيه وتكوين إسلاميين حقيقيين. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا وجد الإطار الثقافى والاجتماعى السليم؛ لذلك لابد من الاهتمام أساسًا بالجوانب التربوية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية للجالية المسلمة فى أوروبا، وعلى الدول الإسلامية أن تتعامل مع هذا

الواقع الجديد للأمة الإسلامية بذكاء وبروح التعاون الإسلامى، فهى الوسيلة الكفيلة بضمان مستوى أحسن وعيش أفضل لهذه الجالية.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والخلاصة : يمكن أن نقول: « إن الانتاج الاستشراقى بكل نوعية كاشراً على المجتمع الإسلامى، لأنه ركب فى تطوره العقلى عقدة حرمان، سواء فى صورة المديح والإطراء التى حولت تأملاتنا عن واقعنا فى الحاضر وأغمستنا فى النعيم الوهمى الذى نجده فى ماضينا، أو فى صورة التفنيد والإقلال من شأننا بحيث صيرتنا حماة الضيم عن مجتمع منهار، مجتمع ما بعد الموحدين، بينما كان من واجبنا أن نقف منه عن بصيرة طبعًا ولكن دون هوادة، لا نراعى فى كل ذلك سوى الحقيقة الإسلامية غير المستسلمة لأى ظرف فى التاريخ، دون أن نسلم لغيرنا حق الإصداع بها والدفاع عنها لحاجة فى نفس يعقوب» مالك بن نبى.

فتقول مثلاً المستشرقة الفرنسية «كلود أودبير» عن هذا التطور فى مواضيع الاستشراق: «إن الاستشراق بمعناه القديم ليس موجوداً بل يتعلق الاستشراق اليوم بالتخصصات، فهناك فى علم الاجتماع أو اللغة أو التاريخ ثم يتجهون للعربية يتفاعلون معها. فالاستشراق عندهم ليس هدفًا بقدر ما يعتبر امتداد لتخصصهم الأصلى ومتعلقًا به. أشك أن مفهوم الاستشراق الكلاسيكى مازال موجوداً بالمفهوم الحديث».

يقول المستشرق «ماكسيم رودينسون»: «منذ البداية ظهر الرسول ﷺ كزعيم سياسى ودينى ومشروع فى نفس الوقت معطيًا قواعد السلوك والحياة للمجتمع الصغير الذى يحكمه، والذى سيصبح فيما بعد ذا أبعاد عالمية. وقد احتفظ الإسلام بهذه التقاليد التى تميل إلى تنظيم وهيكلة الميادين السياسية والاجتماعية، أى أن المسلمين يعتقدون دائمًا أن تطبيق الإسلام تطبيقًا حقيقيًا سيؤدى إلى وجود هياكل مجتمع مثالى. أما فى الديانة النصرانية فإن الاعتقاد السائدة أن التزام الحكم بالدين المسيحى يسهل حياة الجميع ويعطيها صبغة أكبر، ذلك لا يغير بالضرورة الهياكل الاجتماعية القائمة».

كما اعترف كثيرمن المستشرقين عن زيغهم المغرض ضد الإسلام وحضارته.

يقول المفكر والمستشرق الفرنسي «روجه أرنالديز»: «إن سوء فهم الغرب للإسلام ليس نتيجة الجهل غالبًا. ولكن ذلك عائد إلى مواقف من الماضي مرتبطة بمجادلات عقائدية. وتلك مسائل كلامية ليس لها أدنى تأثير من الوجهة الغربية، وجعلتها أسيرة مواقف وقناعات وتصورات ليست منصفة وليست موضوعية... ولذلك جاءت محاولات الغرب لاستكشاف العالم الإسلامي مقرونة بالوصاية عليه» (د. فاروق النبهان).

كما صرح الدكتور محمد إبراهيم الفيومي الأمين العام السابق للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية: «المستشرقون هم عبارة عن رجال من الغرب عكفوا على دراسة الشرق؛ لتحقيق أهداف لتحقيق أهداف معينة في أغلبها توجهات استعمارية، لهذا فالاستعمار والاستشراق وجهان لعملة واحدة وعلم المستشرقون على تحقيق مجموع من الأهداف أهمها تزويد الحكومات الاستعمارية في الغرب بمعلومات شاملة حتى يتمكن الاستعمار من حكم الشرق الإسلامي وتزوير الحقائق والطعن في الرسول ﷺ والقرآن الكريم والتاريخ الإسلامي وتحوير حوادثه بما يخدم مصالح الغرب المسيحي في تشويه صورة الإسلام أمام غير المسلمين حتى ينفر منه والترويج للعادات والتقاليد الخاطئة وإحياء روح التعصب وبث الفتنة في صفوف المسلمين حتى يتحولوا إلى لقمة صائغة في أيدي أعدائهم وأضاف الدكتور الفيومي مع ذلك ذلك فإن هنالك بعض المستشرقين وهم قلة الذين اتصفوا بالإنصاف بل إن منهم دخل الإسلام عندما وجد فيه الحق لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه».

أما المفكر الإسلامي الدكتور «عبد الحليم عويس» فقال: «الذي يطالع كثيراً من مؤلفات المستشرقين يجدها تتشكك في رسالة النبي ﷺ وتدعي زوراً وبهتانًا أن القرآن الكريم من تأليفه، ولذلك فهو مليء بالكثير من التناقضات». وطالب الدكتور «عويس» بالتعامل مع المستشرقين بحذر دون مقاطعة أفكارهم، ولكن يجب الرد عليها وفقًا لمنظومتنا الإسلامية، والأمور التي تتعلق بالاعتقاد والأخلاق

إضافة إلى فرض تصورنا عليه، من منطلق أننا نملك التصور الصحيح والشامل. بينما هم كما جاء على ألسنة النخب العلمية من بينهم لا يملكون هذا التصور وذلك بسبب تحريف الأناجيل كما يعرف أساتذة ودارسو مقارنة الأديان».

لذا ورثت الجالية المسلمة فى أوروبا عبء هذه الأمانة لتصحيح ما شوه وتعليم ما جهل، وذلك بمشاركة فعالة فى بناء استشراق علمى وموضوعى.

تبقى قضية الاستشراق قضية غربية تتأثر اليوم باتجاه أوروبا العام نحو تطبيعها أولا بسياسة عربية من جهة، ومدى قوة العالم الإسلامى أو الشرق على فرض خصائص حضارته ومقومات هويته الثقافية.